التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2022 - 2023

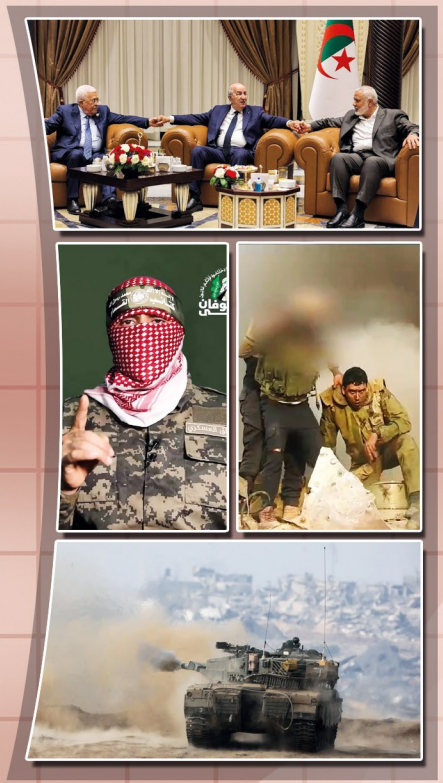

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2023–2022

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

The Palestine Strategic Report 2022–2023

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©

الطبعة الأولى

2024م – 1446هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-052-5

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

(الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 21 80 36 44

تلفاكس: + 961 21 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 **بيروت – لبنان**

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

إخراج

ربيع معروف مراد

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. د. سامي العريان

أ. منير شفيق

أ. د. نظام بركات

المشاركون

أ. إقبال وليد عميش

د. باسم جلال القاسم

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. ساري عرابي

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. فاطمة حسّان عيتاني

أ. د. محسن محمد صالح

د. مهند مصطفى

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

رنا مصطفى جرجور

Al-Zaytouna Centre For Studies & Consultations

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

الفصل الثاني

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة

تعرض الشعب الفلسطيني في قطاع غزة لحرب إبادة جماعية شنَّها جيش الاحتلال الإسرائيلي، إثر عملية طوفان الأقصى، رافقها حملة تدمير شاملة للقطاع؛ كما تعرضت الضفة الغربية لحملة عدوانية شرسة سعت لمصادرة الأرض والمقدسات ومصادر رزق الشعب الفلسطيني، وتحويله ظروف حياته إلى ظروف طارئة، بالإضافة إلى قمع الشعب وحرمانه من حريته.

يحاول هذا الفصل تقديم صورة إحصائية عامة عن الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ وهي صورة تكتنفها صعوبات حقيقية ناتجة عن وقوع نحو نصف الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والحصار في أرضه التاريخية، بينما النصف الثاني لاجئون ومشردون في بقاع الأرض. غير أنه تمّ استخدام المعلومات والمعطيات المتاحة للوصول بالأساليب ومناهج البحث العلمية إلى نتائج أقرب إلى الدقة.

ويقدم الجزء الثاني من هذا الفصل دراسة عن الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتوفر قدر معقول من المعلومات والمعطيات، خصوصاً من المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

تشير التقديرات المتوفرة، بناء على معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2023 نحو 14.63 مليون فلسطيني، مقارنة بنحو 14.32 مليون نهاية سنة 2022، بنسبة زيادة مقدارها 2.2% (انظر جدول 2/1).

ووفق تقديرات سنة 2023، يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، والذين يقدر عددهم بنحو 7.297 ملايين نسمة ويشكّلون نحو 49.9% من فلسطينيي العالم، وبواقع 5.548 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 37.9% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.749 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتُلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12% (انظر جدول 2/1).

أما الفلسطينيون في الشتات، فيقدر عددهم بنحو 7.337 ملايين نسمة في نهاية سنة 2023، يشكّلون نحو 50.1% من فلسطينيي العالم، ووفق المعطيات المتوفرة لباحثي مركز الزيتونة فإن الفلسطينيين في الأردن (وغالبيتهم العظمى تحمل الجنسية الأردنية) يُقدّر عددهم في نهاية سنة 2023 بنحو 4.697 ملايين نسمة، يشكّلون نحو 32% من الفلسطينيين في العالم (نحو 64% من فلسطينيي الشتات). ويقدّر عدد الفلسطينيين في بقية الدول العربية بنحو 1.868 مليون نسمة، يشكّلون ما نسبته 12.8% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة، أي في لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي (انظر جدول 2/1).

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يقدّر عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية بنحو 772 ألف نسمة، يشكّلون ما نسبته 5.3% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الولايات المتحدة الأمريكية، وأمريكا اللاتينية، وكندا، وبريطانيا، وباقي دول الاتحاد الأوروبي European Union. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية غير محدّثة، ولعلها تفتقر للدقة. إذ إننا إذا وضعنا بعين الاعتبار أعداد الفلسطينيين الذين غادروا البلاد العربية في العقود الثلاثة الماضية (من دول الطوق وبلدان الخليج وليبيا)، ومن فلسطين نفسها إلى باقي دول العالم، فإن التقديرات السابقة حول الفلسطينيين في العالم يجب أن يُعاد النظر فيها. فمثلاً تميل بعض التقديرات إلى أن عدد فلسطينيي أمريكا الجنوبية هو أكثر من 600 ألف منهم 300 ألف على الأقل في تشيلي؛ بينما لا يقل عدد فلسطينيي أوروبا عن 350–400 ألف، وفلسطينيي أمريكا الشمالية عن 300–350 ألف، ولا يقلون فيما تبقّى من بلدان العالم عن 100 ألف. ووفق هذه التقديرات يتراوح عدد فلسطينيي باقي دول العالم (خارج فلسطين والعالم العربي) من 1.35 مليون إلى 1.45 مليون، وهو تقدير يزيد بنحو 580–680 ألفاً عن تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ولعل أمام الباحثين والمتخصصين مهمة شاقة، ولكن ضرورية، للوصول إلى تقديرات أكثر دقة للفلسطينيين في العالم.

أما في نهاية سنة 2022 فبلغ عدد الفلسطينيين في العالم، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 14.32 مليون فلسطيني، منهم 5.419 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.71 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنة بـ 7.19 ملايين فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 4.596 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.834 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 761 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 2/1).

جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2022 و2023 (بالألف نسمة)[1]

مكان الإقامة		2022		2023	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
فلسطين المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	3,222.6	22.5	3,291.4	22.5
	قطاع غزة	2,196.4	15.3	2,257	15.4
فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*		1,709.8	12	1,748.8	12
مجموع فلسطينيي الداخل		**7,128.8**	**49.8**	**7,297.2**	**49.9**
الأردن**		4,596.3	32.1	4,697.4	32
الدول العربية الأخرى		1,834.5	12.8	1,867.5	12.8
الدول الأجنبية		760.7	5.3	772.1	5.3
فلسطينيو الخارج		**7,191.5**	**50.2**	**7,337**	**50.1**
المجموع الكلي		**14,320.3**	**100**	**14,634.2**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة سنة 1948، فالأعداد لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في فلسطين المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 2.079 مليون نسمة لسنة 2023، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي يبلغ نحو 389 ألفاً وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.665 مليون نسمة، بناء على الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2022 والتي تتراوح بين 3.1% و2.2%. انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/ar

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2023 (%)

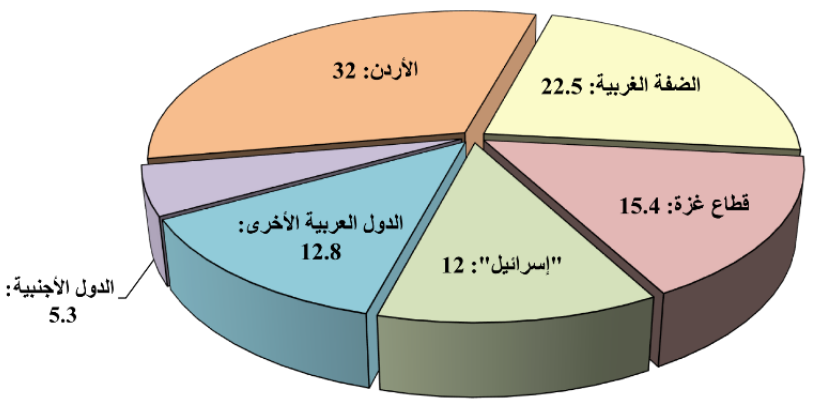

2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدَّر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2023 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 5.55 ملايين نسمة، منهم نحو 3.29 ملايين في الضفة الغربية (59.3%)، و2.26 مليون نسمة (40.7%) في قطاع غزة. أي أن نسبة النمو السنوي قد بلغت 2.4%، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 5.42 مليون في نهاية سنة 2022.

وبالنسبة لتوزيع المواطنين على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2023، فإن البيانات تشير إلى أن محافظة الخليل تحتوي على أكبر عدد من المواطنين (832,702 نسمة أو ما يشكل 15% من مواطني الضفة والقطاع)، ثم محافظة غزة التي سجلت 758,134 نسمة أو 13.7% من مواطني الضفة والقطاع، ثم محافظة القدس التي بلغ عدد الفلسطينيين فيها 497,483 نسمة أو ما يقارب 9% من مواطني الضفة والقطاع. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1% من إجمالي فلسطينيي الضفة والقطاع. والجدول 2/2 يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويمكننا أن نصف المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه مجتمع فتي، حيث إن أكثر من ثلث الأفراد (37.1%) تَقِلُّ أعمارهم عن 15 عاماً، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد بلغت النسبة 35% في الضفة الغربية مقابل 40.2% في قطاع غزة. وتشير الإحصاءات إلى أن العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر، والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع خلال الفترة 2010–2023 من 18.5 عاماً إلى 21.3 عاماً. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كلّ على حدة خلال الفترة نفسها، يُلاحظ أن العمر الوسيط في الضفة الغربية قد ازداد من 19.4 عاماً في سنة 2010 إلى 22.5 عاماً في سنة 2023، أما في قطاع غزة فقد ارتفع العمر الوسيط من 17.2 عاماً في سنة 2010 إلى 19.5 عاماً في سنة 2023.[2]

جدول 2/2: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتي 2022 و2023 (بالألف نسمة)[3]

المحافظة	2022		2023	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	**3,222.6**	**59.5**	**3,291.4**	**59.3**
جنين	349.4	6.4	365.4	6.4
طوباس والأغوار الشمالية	68.1	1.3	69.5	1.3
طولكرم	204.2	3.8	207.7	3.7
نابلس	427.6	7.9	435.6	7.9
قلقيلية	125.7	2.3	128.4	2.3
سلفيت	85	1.6	86.9	1.6
رام الله والبيرة	366.3	6.8	373.7	6.7
أريحا والأغوار	54.8	1	55.8	1
القدس	487.2	9	497.5	9
بيت لحم	242.2	4.5	247.2	4.4
الخليل	812.3	15	832.7	15
قطاع غزة	**2,196.4**	**40.5**	**2,257**	**40.7**
شمال غزة	437.5	8.1	451.5	8.2
غزة	740.2	13.7	758.1	13.7
دير البلح	315	5.8	323.4	5.8
خانيونس	432.3	8	444.9	8
رفح	271.5	5	279.1	5
الضفة والقطاع	**5,419**	**100**	**5,548.4**	**100**

من جهة أخرى لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، إذ بلغ عدد كبار السن (60 عاماً فأكثر) في فلسطين نحو 313 ألف فرد، بما نسبته نحو 6% من إجمالي السكان منتصف سنة 2023، نحو 206 آلاف فرد يشكلون نحو 6% من إجمالي السكان في الضفة الغربية، ونحو 107 آلاف فرد يشكلون نحو 5% من إجمالي السكان في قطاع غزة.[4]

وأظهرت بيانات سنة 2022 أن 24% من الأسر يرأسها ربّ أسرة مسِنّ (60 عاماً فأكثر)، بواقع 25% في الضفة الغربية و21% في قطاع غزة، كما أشارت إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسِنّ يكون في العادة صغيراً نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسِنّ 3.4 أفراد (بواقع 3 أفراد في الضفة الغربية و4.4 أفراد في قطاع غزة). ويعاني نحو 71% من كبار السن من أمراض مزمنة، بواقع نحو 72% في الضفة الغربية، مقابل 69% في قطاع غزة. كما بلغت هذه النسبة نحو 66% بين الذكور و76% بين الإناث.[5]

وقد أشارت البيانات إلى أن 30% من كبار السِّنّ في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم ينهوا أي مرحلة تعليمية (19% للذكور و41% للإناث)، في حين لم تتجاوز نسبة كبار السِّن الذين أنهوا مرحلة المتوسط فأعلى 17%. وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين كبار السِّن 15% خلال سنة 2022، حيث توزعت بواقع 20% في الضفة الغربية، مقابل 6% في قطاع غزة.[6]

أما فيما يتعلق بتوزيع الأفراد حسب الجنس، فقد بلغ عدد الذكور في نهاية سنة 2023 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.82 مليون ذكر مقابل 2.73 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكور لكل مئة أنثى. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.14 مليون ذكر مقابل 1.11 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكور لكل مئة أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية نحو 1.68 مليون ذكر مقابل 1.62 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.7 ذكور لكل مئة أنثى.[7]

تشير البيانات إلى أن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سِنّ العمل 15–64 عاماً) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 78.7 في سنة 2010 إلى 68.6 في سنة 2023. أما على مستوى المنطقة فيُلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 73.7 سنة 2010 إلى 63.9 سنة 2023، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 87.4 في سنة 2010 إلى 75.9 سنة 2023.[8] كما تشير بيانات سنة 2022 إلى أن 12% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبزيادة ضئيلة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة.[9]

أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة، فتشير البيانات إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ بحيث ارتفع من 70.7 عاماً في سنة 2000 إلى 73.3 عاماً في سنة 2023 للذكور، ومن 72.2 عاماً في سنة 2000 إلى 75.5 عاماً في سنة 2023 للإناث، مع وجود اختلاف بسيط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقّع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في قطاع غزة 74 عاماً (بواقع 72.9 عاماً للذكور، و75.1 عاماً للإناث)، في حين بلغ في الضفة الغربية 74.7 عاماً (بواقع 73.6 عاماً للذكور، و75.8 عاماً للإناث)

سنة 2023. ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع فترة البقاء على قيد الحياة عند الولادة، تحسُّن المستوى الصحي، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال (انظر جدول 2/3).

وتشير البيانات إلى انخفاض معدلات الوفيات الخام (عدد الوفيات لكل ألف من السكان خلال سنة معينة) في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض المعدل من 4.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2000 إلى 3.7 حالات لكل ألف من المواطنين سنة 2023. أما على مستوى المنطقة، فيُلاحظ أن هناك فرقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الوفيات الخام سنة 2023 في الضفة الغربية 3.9 حالات لكل ألف من المواطنين، مقابل 3.7 حالات لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة (انظر جدول 2/3).

ويُلاحظ انخفاض في معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6% سنة 2000 إلى 2.4% سنة 2023. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان سنة 2023 انخفض في قطاع غزة إلى 2.7% بينما انخفض إلى 2.1% في الضفة الغربية مقارنة بسنة 2022 (انظر جدول 2/3).

وهذا يعني أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية أخذ يتجه نحو الانخفاض، بالرغم من أنها تظلّ في الأمد القريب والوسيط أعلى من مثيلتها اليهودية. فاستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2019–2020، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكُليّة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 3.8 مواليد للفترة 2017–2019 مقابل 5.9 مواليد في سنة 1999. وعند مقارنة الضفة بالقطاع يلاحظ تقارب معدل الخصوبة خلال الفترة نفسها، حيث بلغ 3.9 في قطاع غزة مقابل 3.8 في الضفة الغربية في الفترة 2017–2019، بينما كان هذا المعدل مرتفعاً في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية في سنة 1999، حيث بلغ في قطاع غزة 5.8 مواليد في سنة 1999، مقابل 4.1 مواليد في الضفة الغربية سنة 1999.[10]

وتشير بيانات سنة 2022 إلى انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 2010، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 5.5 أفراد سنة 2010 إلى 5 أفراد سنة 2022. كما انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 5.2 أفراد سنة 2010 إلى 4.7 أفراد سنة 2022، ومن 6.4 أفراد إلى 5.5 أفراد في قطاع غزة للفترة نفسها. وهذا يستتبع أيضاً انخفاضاً في معدلات المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض من 40.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2000 إلى 28.8 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2023. أما على مستوى المنطقة فهناك تباينٌ في معدل المواليد الخام لكل

من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قُدِّر معدل المواليد الخام سنة 2023 في الضفة الغربية بنحو 26.6 مولوداً لكل ألف من المواطنين مقابل 32 مولوداً لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة للسنة نفسها (انظر جدول 2/3).

أما بخصوص كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة الواحدة)، فتشير بيانات سنة 2022 إلى أن كثافة السكن في قطاع غزة مرتفعة مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط كثافة السكن 1.7 فرداً/ غرفة في قطاع غزة، مقابل 1.4 فرداً/ غرفة في الضفة الغربية. ويبلغ المتوسط الكلي للضفة والقطاع 1.5 فرداً/ غرفة. وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة نحو 81%، بواقع 87.3% في الضفة الغربية و69.8% في قطاع غزة.[11]

وتشير حالات الزواج المسجلة في سنة 2022 إلى انخفاض عدد عقود الزواج مقارنة بسنة 2021، حيث انخفضت من 45,018 عقداً سنة 2021 إلى 43,430 عقداً سنة 2022. وانخفض معدل الزواج الخام إلى 8.1 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2022 (بواقع 7.6 حالات في الضفة، و8.8 حالات في قطاع غزة) مقارنة بـ 10 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2017.[12]

وبالنسبة لخصائص السكان المتعلقة بالتعليم، فتشير بيانات سنة 2022 إلى أن نسبة الأفراد (15 عاماً فأكثر) الذين أكملوا مرحلة التعليم الثانوية 22.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن نسبة الأمية للأفراد الذين بلغوا 15 عاماً فأكثر تشكل 2.2% من مجموع السكان.[13] ويُلاحظ أن نسبة الأمية قد انخفضت لدى الإناث والذكور، بالرغم من أن نسبة الأمية لدى الإناث ظلّت أعلى عند مقارنتها مع الذكور، حيث بلغت 3.3% لدى الإناث و1.1% لدى الذكور في سنة 2022، مقارنة بـ 20.3% عند الإناث و7.8% عند الذكور في سنة 1997، مما يشكّل انخفاضاً كبيراً على مدى 25 عاماً، وخصوصاً عند الإناث. أما على مستوى المنطقة فبلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين الذين يبلغون 15 عاماً فأكثر 2.4% في الضفة مقابل 1% في قطاع غزة، وذلك لسنة 2022.[14] وتعدّ نسب الأمية بين الفلسطينيين من أقل المعدلات في العالم حيث بلغت معدلات الأمية للأفراد 15 عاماً فأكثر 19.5% في دول غرب آسيا وشمال إفريقيا، حسب بيانات معهد اليونيسكو للإحصاء UNESCO Institute for Statistics سنة 2020، بمعدل 25.1% بين الإناث مقارنة بـ 14.2% بين الذكور. وفي السنة نفسها بلغ معدل الأمية عالمياً بين الأفراد 15 عاماً فأكثر 13.3%، بمعدل 16.7% بين الإناث، و9.9% بين الذكور.[15]

جدول 2/3: ملخص لأهم المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[16]

المؤشر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
الكثافة السكانية (فرد/ كم^2) (2023)		582	6,185	921
معدل الزيادة الطبيعية (2023)		2.1	2.7	2.4
متوسط حجم الأسرة (2022)		4.7	5.5	5
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2023)		73.6	72.9	73.3
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2023)		75.8	75.1	75.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) (2023)		26.6	32	28.8
معدل الوفيات الخام (وفاة لكل ألف من السكان) (2023)		3.9	3.7	3.7
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2015–2019)		11.7	12.7	12.1
متوسط عدد الغرف في المسكن (2022)		3.5	3.5	3.5
نسبة الأفراد (%) (2023)	0–14 عاماً	37.1	40.2	35
	الشباب 15–29 عاماً	27.9	27.8	27.9
	30–59 عاماً	29.2	27.1	30.5
	المسنين 60 عاماً فأكثر	5.8	4.9	6.6
متوسط كثافة المسكن (فرد/ غرفة) (2022)		1.4	1.7	1.5

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة 2023 (%)

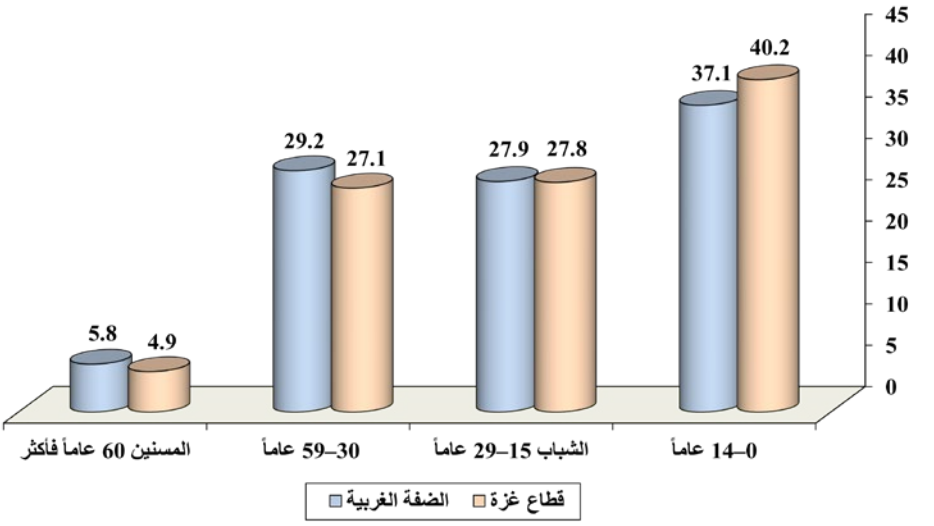

ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تُشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين المقدَّر في نهاية سنة 2023 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ نحو 1.75 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.71 مليون فلسطيني سنة 2022. وتظهر البيانات المتوفرة حول التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في "إسرائيل" في سنة 2022 أنه مجتمع فتي، حيث بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً 31.4% للذكور و30.3% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر نحو 4.9% للذكور و6% للإناث (انظر جدول 2/4).

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2022، فإن نسبة الخصوبة لدى فلسطينيات 1948 بلغت 2.9 مولوداً لكل امرأة لتتساوى تقريباً مع خصوبة المرأة اليهودية، مع ملاحظة أن اليهود المتدينين تصل خصوبة المرأة لديهم إلى 7 مواليد. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4.2 أفراد لكل أسرة. وتشير البيانات إلى أن معدل المواليد الخام بلغ نحو 21.6 مولوداً لكل ألف من السكان، أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فقد بلغ 3.2 حالة وفاة لكل ألف من السكان. وبلغ معدل وفيات الرضع 5.1 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، كما لا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تُحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل (انظر جدول 2/4).

وأشار تقرير إحصائي صدر في كانون الثاني/ يناير 2024، أعدته جمعية الشباب العرب – بلدنا، حول ضحايا جرائم القتل في أوساط فلسطينيّي الداخل في سنة 2023، أن "العام 2023 شهد ارتفاعاً غير مسبوق في عدد ضحايا جرائم القتل، إذ إنه سقط 222 شخصاً من فلسطينيّي الداخل جرّاء جرائم القتل".[17] وبلغت حصيلة ضحايا جرائم القتل في المجتمع العربي، خلال سنة 2022، 109 قتلى بينهم 12 امرأة؛ وفي سنة 2021، تمّ توثيق أكثر من 111 جريمة قتل في المجتمع العربي؛[18] وهي أرقام غير مسبوقة قياساً بالسنوات السابقة.

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) في نهاية سنة 2022 (التي تضمّ شرقي القدس والجولان أيضاً)، فإن مجمل عدد المسلمين من فلسطينيي الـ 48 بلغ نحو 1.747 مليون بنسبة 85.7%، وهناك 150 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.4%، و139.8 ألفاً من المسيحيين بنسبة 6.9%.[19]

ج. الأردن:

يُقدَّر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2023 بنحو 4.7 ملايين نسمة، مقارنة مع 4.6 ملايين نسمة نهاية سنة 2022، ومعظمهم يحملون الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية) (انظر جدول 2/1).

ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.2% في سنة 2022، وفق بيانات دائرة الإحصاءات الأردنية، وهي نسبة تشمل كافة الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية. كما وتشير معطيات الدائرة أن معدل الخصوبة بلغ 2.6 مواليد لكل امرأة في الفترة 2020–2023. وبلغ معدل وفيات الرضع 14 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر 15 حالة وفاة لكل ألف مولود حي للفترة نفسها. وهذه المعطيات تشمل كافة الأردنيين،[20] وعلى الأرجح فإن الأردنيين من أصول فلسطينية لديهم المعدلات نفسها.

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) فإن هناك 2,562,628 لاجئاً مسجلاً، وذلك منتصف سنة 2023، مقارنة مع 2,519,306 لاجئاً مسجلاً منتصف سنة 2022.[21]

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 678,679 نسمة منتصف سنة 2023، مقارنة بـ 670,266 منتصف سنة 2022، ومن الجدير بالذكر أن هذه الأرقام هي أرقام تقديرية لا تعكس حقيقة أعداد المقيمين، لأن الكثير من اللاجئين الذين غادروا سورية ظلّت أسماؤهم محفوظة في السجلات.[22] وبحسب تقرير نشرته مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في أيار/ مايو 2023، كان تعداد اللاجئين الفلسطينيين في سورية قبل اندلاع الصراع الداخلي سنة 2011 يزيد على 570 ألفاً، نزح منهم نحو 270 ألفاً داخل سورية. ويسكن أكثر من 265 عائلة في خيام في شمال سورية.[23] ويُقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين من حملة الوثائق السورية في تركيا ما بين 10 إلى 12 ألف لاجئ، يتواجدون في ولايات هاتاي وكيلس ومرسين وإسطنبول. وتُشير مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية إلى أن نحو 150 ألف لاجئ فلسطيني سوري وصلوا إلى أوروبا حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2023؛[24] بالإضافة إلى أعداد غير معروفة لجأت إلى دول عربية والأمريكيتين وأستراليا.

واجه اللاجئون الفلسطينيون في سورية سنة 2023 تدهوراً أكبر في الأوضاع الإنسانية والمعيشية عن سنة 2022، حيث عانى أكثر من 91% منهم من فقر مدقع، بينما ما يزال 40% منهم في حالة نزوح مطولة، بعد تدمير مساكنهم خلال الحرب الداخلية في سورية.[25]

ومن الناحية الصحية، عانى فلسطينيو سورية من ارتفاع أسعار الأدوية وانقطاعها من الأسواق، الأمر الذي انعكس سلباً على حياة الفلسطينيين عموماً، والمرضى خصوصاً، في ظلّ تراجع دعم وكالة الأونروا لهم بالأدوية. في الوقت الذي ما تزال فيه الوكالة تَحرِم النازحين الفلسطينيين في شمال سورية من خدماتها الصحية، والتعليمية، ومساعداتها المالية والغذائية، بحجة وجودهم في مناطق غير آمنة.[26]

أما في الشمال السوري، فتعيش فيه نحو 1,500 عائلة فلسطينية، أُجبرت على مغادرة منازلها وممتلكاتها في مخيمات اليرموك، وخان الشيخ، وحندرات، ودرعا، وجنوب دمشق؛ حيث تعاني أوضاعاً معيشية قاسية، وزاد من معاناتهم الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا في شباط/ فبراير 2023، وأودى بحياة 20 لاجئاً فلسطينياً وعشرات الجرحى.[27]

تتوزع العائلات الفلسطينية على ثلاث مناطق رئيسية في الشمال، وهي منطقة إدلب وريفها، ومنطقة عفرين (غصن الزيتون)، وريف حلب الشمالي (درع الفرات)، وتضمّ مدينة إدلب العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين حيث تتوزع 819 عائلة فلسطينية في عدة مناطق، أهمها إدلب المدينة التي تقطنها 226 عائلة. وواجه اللاجئون الفلسطينيون في الشمال السوري أوضاعاً إنسانية ومعيشية غاية في القسوة في ظلّ شحّ المساعدات الإغاثية، وتستمر معاناتهم نتيجة عدم توفر أدنى مقومات الحياة وارتفاع نسب الفقر والبطالة في صفوفهم، وانهيار الليرة التركية أمام الدولار، في ظلّ نقص في القدرة الشرائية والفرص الوظيفية.[28]

ووثّقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية خلال الفترة آذار/ مارس 2011 – كانون الأول/ ديسمبر 2023 مقتل 4,261 من اللاجئين الفلسطينيين في سورية، منهم 111 ضحية خلال سنة 2023، 59% من الذكور، و41% من الإناث، معظمهم من المدنيين.[29]

كما بلغ إجمالي عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون السلطات السورية، بحسب إحصائيات مجموعة العمل، 3,087 معتقلاً حتى نهاية سنة 2023، منهم 11 لاجئاً خلال سنة 2023. ووثّقت فقدان 333 شخصاً منهم 40 امرأة وعدداً من الأطفال.[30]

أما اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سورية إلى لبنان، فقد بلغ عددهم وفقاً لسجلات وكالة الأونروا نحو 31,400 لاجئ، يتوزعون على المناطق اللبنانية بنسب متفاوتة.[31] وشهدت سنة 2023 ازدياداً ملحوظاً في أعداد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان، نتيجة الانهيار الكبير للاقتصاد السوري بسبب الهبوط الحاد لليرة السورية أمام الدولار، وعدم توفر مقومات الحياة الأساسية، وانتشار البطالة وقلة فرص العمل، وغلاء الأسعار، الذي أثقل كاهل الأهالي ودفعهم للهجرة إلى لبنان.[32]

هـ. لبنان:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا منتصف سنة 2023 في لبنان 564,072 نسمة مقارنة مع 553,218 نسمة منتصف 2022.[33] إلا أن الإحصاء السكاني للاجئين الفلسطينيين في لبنان في سنة 2017 أعطى أرقاماً بحدود 174 ألفاً فقط.[34] ولو افترضنا وجود نسبة خطأ غير بسيطة في هذه الإحصاءات؛ فإن التقديرات التي يكاد يتوافق عليها معظم الباحثين تتراوح بين 200 و250 ألفاً، مع وجود نسبة لا بأس بها من المتبقين تجد نفسها في ظروف قاسية تدفعها للتفكير بالمغادرة والهجرة إن أتيح لها ذلك. وهو ما يعني أن اللجوء الفلسطيني في لبنان عانى ويعاني نزيفاً كبيراً، وهو نزيف تزايد في السنوات الأخيرة مع استمرار إغلاق أبواب العمل في وجوه الفلسطينيين، ومع الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان. وذكر مدير مكتب "لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني" عبد الناصر الآيي أن موجة هجرة الفلسطينيين من لبنان في ارتفاع مستمر منذ 2005، لكن الأرقام تضاعفت في سنتَي 2020 و2021؛ سواء عبر الهجرة الشرعية أم غير الشرعية، وأضاف أنه "في 2020 غادر بين 6 آلاف و8 آلاف فلسطيني لبنان من دون عودة، أما في 2021 ولغاية نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، فقد سُجِّل خروج 12 ألف مسافر فلسطيني لم يعودوا إلى لبنان، وهو رقم أعلى من معدل السنوات الماضية".[35]

وبحسب تقرير العمل السنوي 2022 للأونروا، ثمة 30,134 لاجئاً فلسطينياً من سورية مسجلين لدى الأونروا في لبنان. وذكر تقرير الأونروا أنه بحسب استطلاعات رصد الأزمة، التي قامت بها الأونروا خلال الفترة تموز/ يوليو 2021 وأيلول/ سبتمبر 2022، أن 93% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، بزيادة قدرها 20% خلال 14 شهراً. وكشف التقرير عن أولى حالات الإصابة بالكوليرا Cholera في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وأنه في نهاية السنة تمّ تسجيل 5,105 حالات إصابة بالكوليرا مشتبه بها أو مؤكدة مما أسفر عن 23 حالة وفاة؛ وهو ما يشير إلى هشاشة الظروف المعيشية وترديها.[36]

وذكرت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) في دراسة لها في أيار/ مايو 2023، أن 80–85% من اللاجئين الفلسطينيين عاطلون عن العمل، جراء ما يعانيه اللاجئ الفلسطيني من القوانين والقرارات اللبنانية التي تضع قيوداً قاسية تحرمه من حقّه في العمل وحقوقه المدنية، وانعكاس الأزمة الاقتصادية اللبنانية وانهيار سعر الصرف. وأضافت أن نسب البطالة في ازدياد سريع، وأن جزءاً كبيراً من العاطلين عن العمل، هم جامعيون، أو حاصلون على شهادات مهنية، وجُلّهم في عمر الشباب. وقالت أنه لوحظ في الآونة الأخيرة انتشار وسائل الكسب البسيطة مثل دكاكين بيع القهوة (الإكسبرس Express)، ففي ظلّ غياب فرص عمل حقيقية لجأ عشرات الشباب في المخيمات إلى هذه الفكرة التي شكّلت مصدر دخل بسيط لا يتعدى كونه بطالة مستترة.[37]

وبحسب وكالة الأونروا، فإن معدلات الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مرتفعة، حيث يعيش 80% منهم تحت خط الفقر الوطني (المعدل وفقاً للتضخم) بحسب التقديرات في آذار/ مارس 2023. وأكدت البيانات أنه بدون توزيع المعونات النقدية الفصلية (بقيمة إجمالية قدرها 18 مليون دولاراً)، فإن نسبة الفقر ستبلغ 93%.[38]

وحسب بيانات التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان لسنة 2017 (والذي لم يتم تحديثه حتى الآن)، فإن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 29%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.4%. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان 4 أفراد، وبلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء 17.5%. من جانب آخر، بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2.7 مولوداً لكل امرأة.

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل أن نقارن بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 2/4، نود أن نشير إلى أن بعض المعطيات تكون أحياناً لسنوات مختلفة، مما قد يُخلّ بعملية المقارنة، ولكنها على أي حال تظلُّ مفيدة كمؤشرات عامة، وفق أحدث الإحصاءات المتوفرة. أما أبرز الملاحظات فهي:

- أن نسبة صغار السِنّ للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن أعلى نسبة لكبار السِنّ الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم في فلسطين المحتلة سنة 1948 وسورية، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة، ثم الأردن وسورية، تليها الضفة الغربية، ثم لبنان، وأدناها في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل". وبالتالي فإن هذا المعدل يتَّسق مع الاتجاه العام للمواليد في السنوات الماضية، حيث ظلّ قطاع غزة يمثل الصدارة من ناحية المواليد، وهو ما يشكل ضغوطاً سكانية على القطاع المحدود الإمكانيات والذي يعاني من حصار خانق.
- أن معدل الوفيات الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.7 حالات وفاة سنة 2023، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته القمعية والعنصرية المتعاقبة لعدة عقود، بما في ذلك عمليات القتل التي تمارسها.

جدول 2/4: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[39]

المؤشر	الضفة الغربية 2023	قطاع غزة 2023	مجموع الضفة والقطاع 2023	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل" 2022	الأردن 2011	سورية (2010–2009)	لبنان 2017
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	35	40.2	37.1	31.4 ذكور 30.3 إناث	39.9	33.1	29
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	4.1	3	3.6	4.9 ذكور 6 إناث	4.3	4.4	6.4
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.7	102.7	103.2	103.1	–	100.4	102
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	26.6	32	28.8	21.6	29.2 (2010)	29.2	25.8 (2010)
معدل الوفيات الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.9	3.7	3.7	3.2	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.8 (2019–2017)	3.9 (2019–2017)	3.8 (2019–2017)	2.9	2.6 (2023–2020)	2.5	2.7
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.7 (2022)	5.5 (2022)	5 (2022)	4.2	5.1	4.1 (2010)	4

3. اللاجئون الفلسطينيون:

بالرغم من صعوبة تحديد أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم بدقة، إلّا أنه يمكن الاستفادة من عدد من المعطيات التي يمكن أن تشكل أرضية للوصول إلى أرقام تقريبية معقولة. ووفق تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن أعداد فلسطينيي الخارج في نهاية سنة 2023 بلغت 7.337 ملايين فلسطيني. كما أن الجهاز ذكر أن نسبة اللاجئين من أبناء فلسطينيي الـ 1948 المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي 42.2% بالاستناد إلى إحصائيات سنة 2017؛ وهو ما يعني أن عدد اللاجئين قد بلغ 2.356 مليون نهاية سنة 2023؛ موزعين على 865 ألفاً في الضفة الغربية بنسبة 26.3% من سكانها، و1.491 مليون في قطاع غزة بنسبة 66.1% من سكانه.[40] وهذه الأرقام قريبة من أرقام الأونروا التي ذكرت أن عدد اللاجئين المسجلين لديها في الضفة الغربية كان نحو 905 آلاف منتصف سنة 2023، ونحو 1.578 مليون في قطاع غزة (انظر جدول 2/5). ولعل سبب الفروقات أن بعض أعداد اللاجئين قد غادرت الضفة والقطاع إلى خارج فلسطين. وفي المقابل فيوجد بين فلسطينيي الخارج أعداد من أبناء الضفة والقطاع ممن يحملون هوية "المواطنة" ويستطيعون العودة للإقامة هناك. ومن جهة

ثالثة، تشير التقديرات إلى وجود نحو 150 ألفاً على الأقل من فلسطينيي الـ 1948 ممّن هُجروا من مدنهم وقراهم التاريخية لكنهم ظلّوا داخل الحدود الجغرافية لفلسطين المحتلة سنة 1948.

وعلى ذلك، فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يبلغ نحو 9.843 ملايين لاجئ أي 67.3% من فلسطينيي العالم؛ حسب تقديرات نهاية سنة 2023.

وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

وتجدر الإشارة إلى أن إحصاءات الأونروا اقتصرت على الفلسطينيين الذين سجَّلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن إحصائياتها لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استثنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يُسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إثر حرب 1967، كما أن هناك لاجئون اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومُنِعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبّر عن أعداد اللاجئين سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حدّ ما)، فهي فقط تعبّر عن أرقام من سَجَّلوا أنفسهم، ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا، وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

ويُقدَّر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة، في 2023/6/30، بنحو 6.718 ملايين نسمة، مُوزَّعون على نحو 2.563 مليون في الأردن بنسبة 38.1%، ونحو 2.913 مليون منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بنسبة 43.4% (1.784 مليون بنسبة 26.6% في قطاع غزة، ونحو 1.129 مليون بنسبة 16.8% في الضفة الغربية)، والباقي (1.24 مليون بنسبة 18.5%) مسجلون في سورية ولبنان. وبلغ عدد العائلات المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمس 1.6 مليون عائلة، بمتوسط حجم 4.2 أفراد لكل عائلة.[41]

وتظلُّ أعداد اللاجئين أعداداً تقديرية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بفلسطينيي الخارج، في غير المناطق التي تعمل فيها الأونروا؛ حيث لا توجد إحصاءات رسمية، ولا معرفة دقيقة بنسب النمو، مع صعوبة حلّ إشكاليات التكرار حيث ينتقل اللاجئ إلى أماكن عمل واستقرار جديدة بينما هو مسجل أو محتسب في مكانه الأصلي كما يحدث مع فلسطينيي الأردن ولبنان وسورية، وأبناء الداخل المقيمين في الخارج.

جدول 2/5: مؤشرات إحصائية حول اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها حتى 2023/6/30[42]

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	سورية	لبنان	المجموع
اللاجئون المسجلون	904,756	1,577,522	2,379,681	584,140	490,687	**5,936,786**
أشخاص مسجلون آخرون*	223,881	206,506	182,947	94,539	73,385	**781,258**
مجموع الأشخاص المسجلين	1,128,637	1,784,028	2,562,628	678,679	564,072	**6,718,044**
عدد العائلات	288,257	390,190	573,606	199,707	148,583	**1,600,343**
عدد المخيمات الرسمية	19	8	10	9	12	**58**
عدد المدارس	96	284	161	102	63	**706**
عدد التلاميذ	46,022	294,086	113,485	49,500	39,982	**543,075**
عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية	43	22	25	23	27	**140**

* يقصد بالأشخاص المسجلين الآخرين: الزوجات والأزواج والأبناء غير اللاجئين، وأعداد من الفقراء في منطقتي القدس وغزة،...إلخ.

الفلسطينيون المسجَّلون في سجلات الأونروا حتى 2023/6/30

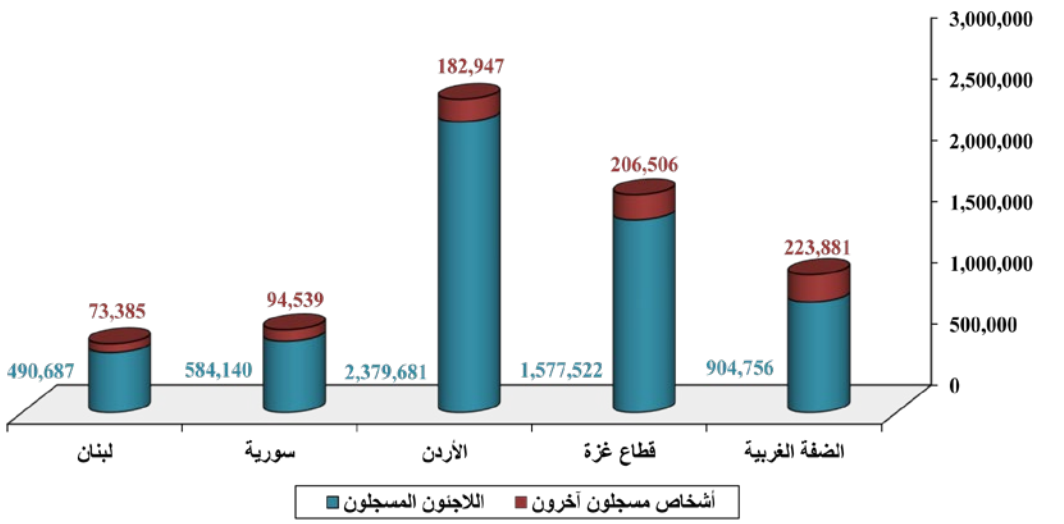

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2023/6/30

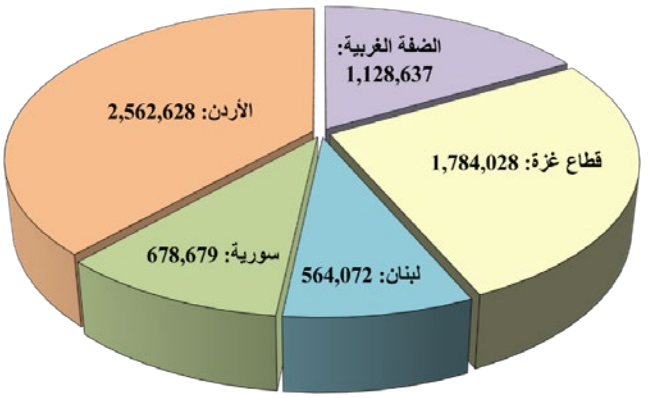

وتشير البيانات في الجدول 2/6 إلى أن مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين لدى الأونروا هي مجتمعات فتية، على نحو مماثل للفلسطينيين بشكل عام، حيث إن 29% من اللاجئين المسجَّلين لديها أطفال دون سنِّ 18، أعلاها في قطاع غزة (40.7%)، وأدناها في لبنان (21.6%).

كما تشير البيانات إلى أن معدلات الخصوبة بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة مع باقي مناطق عمل الوكالة الخمس (3.6 مواليد لكل امرأة)، كما هو الحال بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع (5.6 أفراد لكل أسرة معيشية). أما بالنسبة لمعدل الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64) لدى اللاجئين المسجَّلين، فهي مرتفعة بشكل كبير في قطاع غزة (حتى تصل إلى 70 عاماً)، وهذا مرتبط بشكل أساسي بنسبة الأشخاص دون 15 عاماً، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة تشكّل تحدياً كبيراً في ظلّ البطالة المرتفعة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

جدول 2/6: ملخص لبعض المؤشرات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها 2022[43]

	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأطفال دون 18 عاماً (%)	40.7	26.5	24.2	26.8	21.6
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.6	5.6	5.2	4.8	4.7
معدل الخصوبة (مولود لكل امرأة)	3.6	3.6	3.2	2.7	2.7
معدل الإعالة	70	48.6	43.3	46.5	47.9

أما بخصوص التحصيل العلمي، فتشير البيانات المتوفرة إلى أن اللاجئين يتقدمون على غير اللاجئين في التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث يصل معدل الأمية إلى 2.5% بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) مقابل 3% عند غير اللاجئين، كما تشير البيانات إلى أن نسبة اللاجئين الحاصلين على درجة البكالوريس هي أعلى بنحو 16% مقابل 14% عند غير اللاجئين.[44]

4. اتجاهات النمو السكاني:

على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وقد بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نحو 7.3 ملايين نسمة في نهاية سنة 2023، في حين بلغ عدد اليهود بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية 7.2 ملايين نسمة في نهاية السنة نفسها،[45] وكان عددُ الفلسطينيين قد تجاوزَ عددُ اليهود لأول مرة منذ سنوات طويلة في سنة 2022 بنحو 40 ألفاً، ومن المتوقع أن يتجاوز عددُ الفلسطينيين عدد اليهود بنحو 450 ألف نسمة في سنة 2030.

جدول 2/7: عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2020–2030 (بالألف نسمة)[46]

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2020	6,799	6,874
2021	6,965	6,982
2022	7,130	7,090
2023	7,290	7,210
2024	7,460	7,340
2025	7,640	7,460
2026	7,820	7,590
2027	8,000	7,720
2028	8,180	7,850
2029	8,380	7,980
2030	8,570	8,120

عدد الفلسطينيين واليهود المقدَّر في فلسطين التاريخية 2020–2030 (بالألف نسمة)

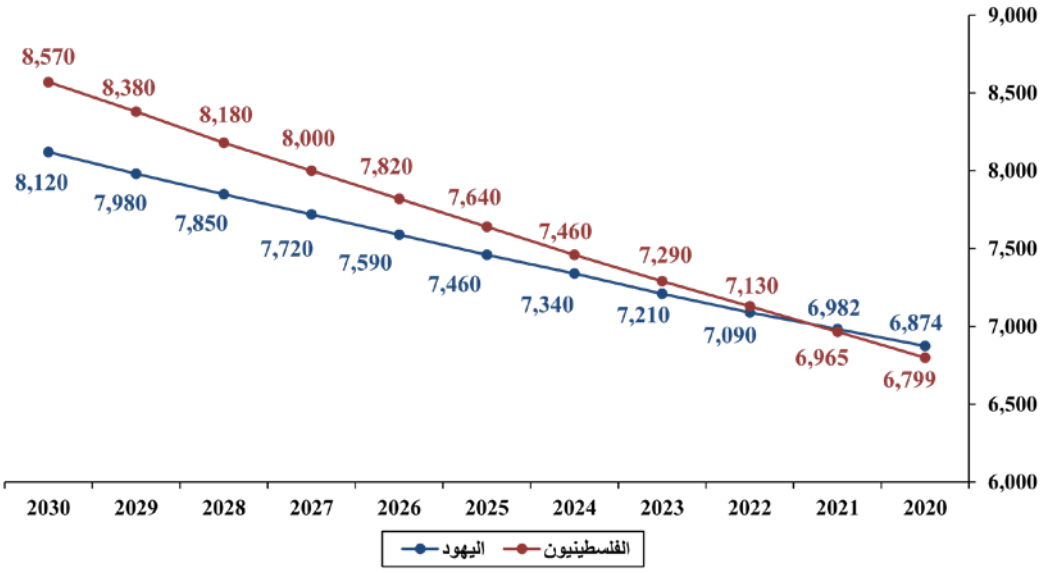

هذه التوقعات في إطارها الإيجابي تؤكد على أن الشعب الفلسطيني بالرغم مما عاناه ويعانيه من قهر وتشريد واحتلال، ما زال صامداً على أرضه. وأن المشروع الصهيوني بعد نحو 125 عاماً على نشأة المنظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization، ونحو 74 عاماً على إنشاء الكيان الصهيوني، يجد نفسه أمام حقيقة أن عدد الشعب الفلسطيني في الداخل يتجاوز عدد المستوطنين اليهود الذين قام بتجميعهم من أكثر من مئة بلد حول العالم على مدار تلك السنين والأعوام. وهذا بلا شكّ حقيقة مقلقة للكيان الصهيوني. في المقابل، فإن الحديث عن "القنبلة الديموجرافية" الفلسطينية لا ينبغي أن يُصيب الفلسطينيين بنشوة الانتصار أو الاسترخاء. إذ إن الصمود الفلسطيني على الأرض والزيادة السكانية ظاهرة مهمة، ولكنها غير كافية، إذ إن التجارب الاستعمارية عبر التاريخ أظهرت قدرة الاستعمار في أحيان عديدة على التعامل مع هكذا ظواهر وتجاوزها.

ومن ناحية ثانية، فإن الصهاينة الذين يدركون خطورة هذه الظاهرة يعملون منذ عشرات السنوات على تجاوزها؛ فكان انسحابهم من قطاع غزة سنة 2005، وكانت خطتهم في الضفة الغربية لضم أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان، وإيجاد بيئة حياة طاردة للفلسطينيين. كما أن ملفات التهجير و"الترانسفير" ما تزال موجودة على طاولة صانع القرار الإسرائيلي، والتي حاول تفعيلها في حربه ضدّ غزة إثر معركة طوفان الأقصى، غير أنه فشل حتى الآن في ذلك.

5. فلسطينيو الخارج وحقّ العودة:

يلعب اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الشتات دوراً بارزاً في التعريف بالقضية الفلسطينية، وتعميق ارتباط الأجيال الناشئة بفلسطين وبأهمية حقّ العودة والتمسك بالأرض. وعلى الرغم من التهميش السياسي، إلا أن الجاليات الفلسطينية استطاعت إطلاق الكثير من المبادرات خارجَ إطار ما تبقّى من التنظيمات، ومن المؤسسات القائمة المرتبطة بها.

واستمراراً للنهج المعمول به منذ سنوات، عُقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 20، في مدينة مالمو السويدية في 2023/5/27، تحت شعار "القدس توحدنا والعودة موعدنا"، بمشاركة آلاف الفلسطينيين الذين قَدِمُوا من كافة أقطار القارة الأوروبية وبحضور شخصيات فلسطينية وعربية وأوروبية. وشارك في هذا المؤتمر 11 نائباً سويدياً، إضافة إلى برلمانيين من إيرلندا ومن إيطاليا ومن إسبانيا.[47] ودعا المؤتمر إلى استعادة اللُّحمة الوطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.[48]

وضمن حملة "جرحنا واحد" الإغاثية التي أطلقتها مبادرة فلسطينيي أوروبا للعمل الوطني في شهر أيار/ مايو 2021، والتي تهدف إلى دعم المستشفيات والمراكز الصحية في قطاع غزة بالأجهزة والمعدات الطبية، أعلنت اللجنة الطبية التابعة للمبادرة، في أيلول/ سبتمبر 2022، عن تنفيذ المشروع الثالث للحملة من خلال توفيرها لجهاز ألترا ساوند Ultra Sound متطور لقسم جراحة الأوعية الدموية في مجمع الشفاء الطبي في قطاع غزة.[49]

وبهدف تسليط الضوء على واقع القدس في إطار العدوان الإسرائيلي المتواصل ضدّ المقدسات الإسلامية والمسيحية، قدَّم مجتمعون في مؤتمر القدس الأوروبي الأول، الذي عُقد في مدينة ميلانو الإيطالية، في 2022/10/29، عدَّة مبادرات أوروبية تُعنى بالعمل الفلسطيني في القارة الأوروبية، وتعزز التواصل مع الداخل، إضافة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في أوروبا.[50]

ونشط المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في نحو خمسين بلداً حول العالم، ونظَّم في 2023/3/5، مؤتمر "الحالة الفلسطينية خلال عام 2022 والآفاق المستقبلية والدور المطلوب من فلسطينيي الخارج"، والذي عُقِد على هامش الاجتماع الثاني للهيئة العامة للمؤتمر الشعبي عبر منصة زووم Zoom، بمشاركة شخصيات وطنية من الداخل والخارج. وأكد المؤتمر على أهمية إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أساس التحرير، واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، والعمل على بناء جبهة وطنية قائمة على المقاومة، والتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.[51]

ونَشِطَ مركز العودة الفلسطيني في العديد من مجالات العمل في الخارج، وطالب المركز بالتعاون مع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، خلال مداخلته الشفهية أمام

مجلس حقوق الإنسان الدولي التابع للأمم المتحدة The United Nations Human Rights Council بجنيف، في 2022/3/14، بالإفراج عن المعتقلات الفلسطينيات في السجون السورية.[52]

وتتَّسع رقعة التضامن مع القضية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية، في ظلّ جهود حثيثة تقوم بها الجالية العربية والمسلمة، خصوصاً الفلسطينية منها، لتعريف شعوب تلك القارة بالمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على حقّ العودة. ففي 2023/3/19، اختُتمت أعمال المؤتمر الثاني لاتحاد الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية (أوبال) Union Palestinian of Latin America (UPAL)، والذي استمر ثلاثة أيام، عُقد في مدينة برانكيا الكولومبية. وقد شاركت وفود في المؤتمر من أبناء وبنات الجاليات الفلسطينية في كل من كولومبيا، والبرازيل، وفنزويلا، وبوليفيا، وهندوراس، والسلفادور، وغواتيمالا. وناقش المؤتمر عدداً من المواضيع التي تَهمُّ الجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية، وخصوصاً توسيع برنامج المقاطعة للكيان الصهيوني في إطار حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) Movement، والتأثير في مجريات السياسة الداخلية لتلك البلاد، بما يخدم القضية الفلسطينية. واعتمد المؤتمر بياناً ختامياً أكد فيه المشاركون على عمق انتمائهم للشعب الفلسطيني.[53]

استمرت الجاليات الفلسطينية المنتشرة في أوروبا والولايات المتحدة ودول أمريكا الجنوبية في عقد فعاليات ونشاطات وتنظيم تظاهرات ووقفات، تأكيداً على حقّ الفلسطينيين بأرضهم، وعلى عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجِّروا منها، ورفضاً لعمليات التهويد والتهجير في القدس المحتلة وباقي الضفة الغربية، واستنكاراً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ومنذ عملية طوفان الأقصى وما تبعها من عدوان إسرائيلي غير مسبوق على قطاع غزة، شهدت العديد من عواصم هذه الدول انطلاق العشرات من التظاهرات من أبناء الجاليات الفلسطينية ونشطاء السلام ومناصري الحق الفلسطيني.[54]

ففي أمريكا اللاتينية، كان للجاليات الفلسطينية دوراً بارزاً في التنظيم والمشاركة في العديد من التظاهرات والفاعليات التضامنية مع قطاع غزة شملت عدة عواصم ومدن. وقال اتحاد المؤسسات الفلسطينية في البرازيل (فيبال) Federation of Palestinian Institutions in Brazil (VIBAL)، إن "المقاومة الفلسطينية، أطلقت عملية دفاع عن النفس، للشعب الواقع في ظروف الاحتلال والاستعمار وعدم الالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية". كما أقام النادي الفلسطيني في تشيلي، محاضرة جماهيرة، حول "حقيقة مزاعم (إسرائيل) عن السلام، مقارنة بواقع قتلها وإبادتها للفلسطينيين في قطاع غزة".[55] وشارك خبراء حملات من شبكة المؤسسات الفلسطينية الأمريكية ومتطوعون من الجاليات الفلسطينية في الولايات المتحدة، في تشكيل اللجنة

التحضيرية لمناهضة الأبارتهايد الإسرائيلي على مستوى دول قارة أمريكا الجنوبية، التي أُعلن عنها في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في العاصمة المكسيكية مكسيكو، وتضمّ ممثلين عن أحزاب ونواب في برلمانات معظم دول أمريكا اللاتينية.[56]

وفي الولايات المتحدة، نظّمت الجالية الفلسطينية والمؤسسات والأطر الشبابية الفلسطينية العديد من الوقفات والتظاهرات والنشاطات، ومن أبرز الأطر الفلسطينية الناشطة هناك، حركة الشباب الفلسطيني "بي واي إم PYM"، وشبكة الجالية الفلسطينية الأمريكية "يو إس بي سي إن USPCN".[57]

وفي العاصمة النمساوية فيينا، تظاهر نحو 10 آلاف شخص من أبناء الجاليات الفلسطينية والعربية وبعض المؤيدين الأوروبيين في 2023/11/4؛ للتنديد بالعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة. وشهدت بريطانيا وألمانيا وإيطاليا ودول أوروبية أخرى تظاهرات حاشدة داعمة لفلسطين ومستنكرة للعدوان الإسرائيلي على غزة.[58]

ثانياً: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

ألقت معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بظلالها الكبيرة على الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً في قطاع غزة؛ هذا بالإضافة إلى استمرار المعاناة الفلسطينية بسبب السياسات والإجراءات الإسرائيلية القاسية، التي تستغل المقدَّرات الفلسطينية، وتمنع تطور الاقتصاد الفلسطيني، وتجعله اقتصاداً تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي.

ومع تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة براً وبحراً وجواً، منذ 2023/10/7، ما أسفر في يومه الـ 200 (2024/4/23)، وبعد قيامه بـ 3,025 مجزرة، وإلقاء 75 ألف طن من المتفجرات، عن استشهاد 34,183 فلسطينياً، غالبيتهم من النساء والأطفال (14,778 طفلاً و9,752 أمرأة)، وإصابة 77,143 آخرين، وفقدان نحو 7 آلاف فلسطيني تحت الركام وفي الطرقات، 72% منهم من الأطفال والنساء، واستشهاد 485 من الطواقم الطبية، و67 من الدفاع المدني، و140 من الصحفيين. كما أسفر هذا العدوان عن نزوح مليونَيْ فلسطيني، وتدمير 181 مقراً حكومياً، و103 مدارس وجامعات بشكل كلي، و309 مدارس وجامعات بشكل جزئي، و239 مسجداً بشكل كلي، و317 مسجداً بشكل جزئي، و3 كنائس، و86 ألف وحدة سكنية بشكل كلي، و294 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي ولكنها غير صالحة للسكن، و206 مواقع أثرية وتراثية. وأخرج العدوان الإسرائيلي 32 مستشفى و53 مركزاً صحياً عن الخدمة، كما استهدف 160 مؤسسة صحية بشكل جزئي، ودمّر 126 سيارة إسعاف.[59]

وقد عرض الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في 2023/12/30، تقريراً عن التداعيات الاقتصادية الفلسطينية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، الذي أدّى إلى انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) في القطاع، رافقه ارتفاع كبير في معدل البطالة. كما أثَّر أيضاً على الناتج المحلي في الضفة الغربية بالتراجع بنسبة 22%، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 29%، وأدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تصل إلى 33%، وإلى انخفاض حاد في مستوى الاستهلاك في مناطق السلطة الفلسطينية خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تجاوزت 33%، وإلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار في الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة تجاوزت 30%، مما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في مستويات الفقر في فلسطين.[60]

وقُدِّرت الخسائر المباشرة خلال الشهرين الأوليين من العدوان الإسرائيلي على القطاع بأكثر من 12 مليار دولار. ومع دخول الحرب الشهر السادس على التوالي، ذكر المكتب الإعلامي الحكومي أن الحرب في قطاع غزة أسفرت عن أضرار بقيمة 30 مليار دولار، وقُدِّرت نسبة الدمار في مباني مدينة غزة بـ 80%. وأضاف المكتب أن الأضرار العامة أحدثت دماراً شاملاً في المباني السكنية، والمنشآت الاقتصادية، والبنى التحتية؛ مثل الطرق، والكهرباء، ومواسير المياه، وأنظمة الصرف الصحي.[61]

وفي 2024/4/17، ناشدت الأمم المتحدة توفير تمويل بقيمة 2.8 مليار دولار لمساندة أكثر من 3 ملايين شخص في قطاع غزة والضفة الغربية حتى نهاية السنة، وفي المساعدة في تخفيف نقص الغذاء ودرء خطر المجاعة في القطاع. وجاء في مناشدة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian (OCHA) أن حصة كبيرة من التمويل تقدر بنحو 782.1 مليون دولار ستُخصص لتوفير المساعدات الغذائية لنحو 2.2 مليون شخص في غزة، وما يقارب 400 ألف شخص في الضفة الغربية.[62]

وكان قطاع غزة قد تعرَّض لعدوانَيْن كبيرَيْن في السنتين 2022–2023، الأول خلال الفترة 5–2022/8/7، وعُرِفَ بعملية "وحدة الساحات" وأعلنت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة استشهاد 46 فلسطينياً خلاله، بالإضافة إلى إصابة 360 بجراح مختلفة. وأظهرت إحصائية أصدرتها وزارة الأشغال والإسكان في قطاع غزة أن الاحتلال دمّر خلال عدوانه 18 وحدة سكنية دماراً كلياً، و71 بشكل جزئي غير صالح للسكن، و1,675، جزئياً، صالحاً للسكن.[63] وبحسب مسؤول ملف الإعمار في وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة، فإن التقديرات

للخسائر المباشرة تتجاوز الـ 3 ملايين دولار، بينما قُدِّرت الخسائر غير المباشرة بأكثر من 10 ملايين.[64] أما العدوان الثاني فعُرف بعملية "ثأر الأحرار" خلال الفترة 9–2023/5/13، حيث وثَّقت إحصائية للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة استشهاد 33 فلسطينياً، فيما بلغ إجمالي الوحدات السكنية المتضررة 2,041 وحدة سكنية، وبلغت قيمة الخسائر في القطاع الزراعي 3 ملايين دولار، علماً بأنه تمّ تقدير الخسائر المالية المباشرة وغير المباشرة بنحو 50 مليون دولار.[65]

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يعكس هذا الناتج حصيلة النشاط الذي قامت به كافة المؤسسات المنتجة للسلع والخدمات في القطاعين العام والخاص وغيرهما لبلد ما على امتداد عام واحد، وهو مؤشر واسع الانتشار، يجري استخدامه والتعامل به محلياً وإقليمياً ودولياً وعلى مختلف الأصعدة. وهو يُوضّح حالة التطور والنمو الاقتصادي من وقت لآخر، ويتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قياسه دورياً وعرض بياناته الحاضرة وتنبؤاته المستقبلية.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

شهدت سنتا 2021–2022 تحسناً ملحوظاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية بلغ 7% و4.1% على التوالي. وبالرغم من أن الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2023 شهدت ارتفاعاً في الناتج المحلي بنسبة 3% مقارنة مع الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2022، إلا أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 أدى إلى تراجع الناتج المحلي في القطاع خلال الربع الرابع إلى أكثر من 80% مقارنة مع الربع الرابع 2022، حيث تعطلت الحياة الاقتصادية بشكل شبه كامل وتمّ تدمير معظم مقومات الإنتاج؛ كما سجَّل الناتج المحلي انخفاضاً بنسبة 22% في الضفة الغربية خلال الربع الرابع 2023 مقارنة بالربع الرابع 2022. وبالمحصلة، أدى ذلك إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 6% سنة 2023، بعد أن كان من المتوقّع أن يحقق نمواً بنسبة 3%.[66]

وجاء في تقرير أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) في 2024/1/31 أنه بحسب صور الأقمار الصناعية والبيانات الرسمية المتوفرة، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 24% خلال سنة 2023، وأوضح أنه إذا ما انتهت العملية العسكرية الحالية وبدأت عملية إعادة الإعمار على الفور واستمر اتجاه النمو المسجل في الفترة 2007–2022 بمتوسط معدل نمو قدره 0.4%، فلن يتمكن الاقتصاد من استعادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2022 في غزة إلا بعد 70 عاماً (أي سنة 2092).[67]

جدول 2/8: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[68]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي	15,616	15,829	14,037	15,022	15,635	14,774
معدل النمو السنوي (%)	1.2+	1.4+	11.3–	7+	4.1+	5.5–

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

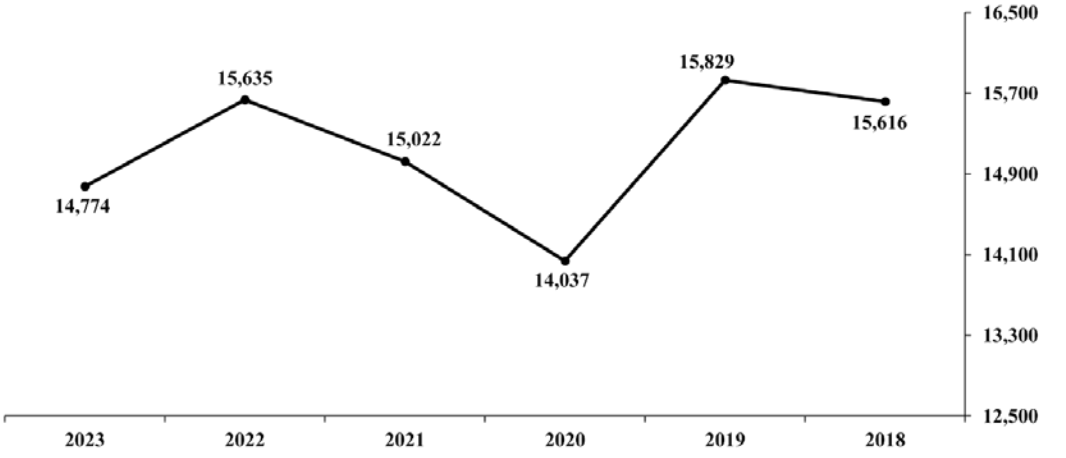

ب. معدل نمو الناتج المحلي في كلٍّ من الضفة والقطاع:

كان هناك تباين ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة والقطاع، ففي القطاع ارتفع المعدل بنسبة 4.2% سنة 2021، وبنسبة 5.2% سنة 2022؛ مقابل ارتفاع في النمو في الضفة قدره 7.6% سنة 2021، و3.8% سنة 2022. وجاء العدوان الإسرائيلي ليزيد هذه الفجوة، حيث تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الناتج المحلي في القطاع بنسبة 22.6% سنة 2023 مقابل انخفاض في الضفة بنسبة 1.9% للسنة نفسها. أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي، فهناك استمرار في التراجع في حصة قطاع غزة حيث انخفضت إلى 17.2% سنة 2021، و17.4% سنة 2022، ولا يُتوقع أن تمثل أكثر من 14% في سنة 2023. في المقابل، مثَّلت حصة الضفة 82.6% من مجموع الناتج لسنة 2022، بالرغم من أن حصتها من مجموع

السكان تقدر بنحو 60% إلى 40% لقطاع غزة. وهذه الأرقام غير مستغربة في ضوء أن القطاع يعاني حصاراً خانقاً على مدى الـ 16 عاماً الماضية، ويدفع ضريبة المقاومة وخوض المعارك مع الاحتلال الإسرائيلي، وما يستتبع ذلك من شهداء وجرحى ودمار في المنازل والممتلكات والبنى التحتية، وصعوبة التنمية الاقتصادية.

جدول 2/9: الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[69]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2018	12,797.3	81.9	2,818.9	18.1	**15,616.2**	**100**
2019	12,998.8	82.1	2,830.2	17.9	**15,829**	**100**
2020	11,564.1	82.4	2,473.3	17.6	**14,037.4**	**100**
2021	12,443.6	82.8	2,578.1	17.2	**15,021.7**	**100**
2022	12,921.7	82.6	2,713.3	17.4	**15,635**	**100**
***2023**	12,673.3	85.8	2,100.4	14.2	**14,773.7**	**100**

* تقديرات أولية.

الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

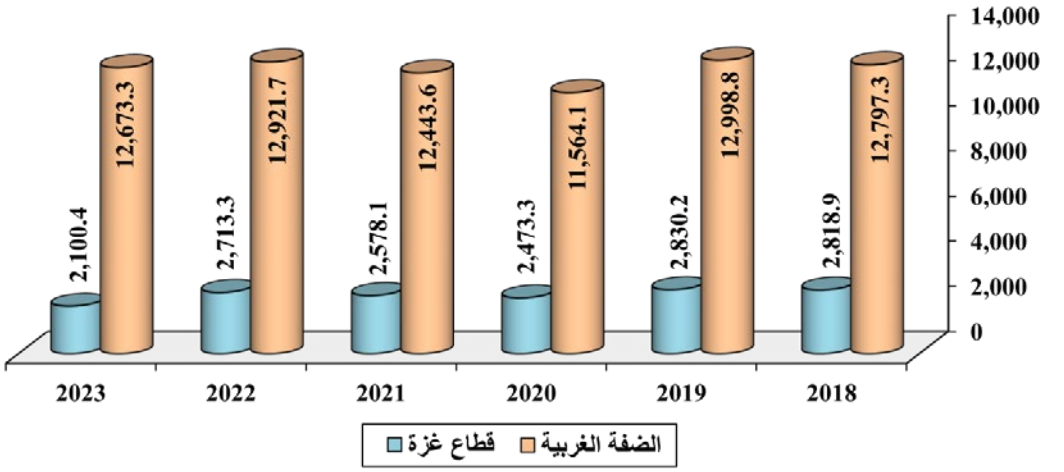

جدول 2/10: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[70]

البيان		فعلي					تقديرات أولية
		2018	2019	2020	2021	2022	2023
الضفة الغربية	القيمة	12,797.3	12,998.8	11,564.1	12,443.6	12,921.7	12,673.3
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	2.3+	1.6+	11–	7.6+	3.8+	1.9–
قطاع غزة	القيمة	2,818.9	2,830.2	2,473.3	2,578.1	2,713.3	2,100.4
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.5–	0.4+	12.6–	4.2+	5.2+	22.6–

ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 506 مليارات دولار سنة 2023، كما بلغ 525 مليار دولار سنة 2022، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بأكثر من 29 ضعفاً في سنتي 2022 و2023. وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحريّة وكفاءة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد السكان في الكيان الإسرائيلي لسنة 2023 يبلغ 9.84 ملايين نسمة، مقابل 5.55 ملايين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[71]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2018	16,277	374,479	4.3
2019	17,134	399,678	4.3
2020	15,532	412,414	3.8
2021	18,109	489,846	3.7
2022	19,166	525,302	3.6
2023	17,396	506,395	3.4

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2023
بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

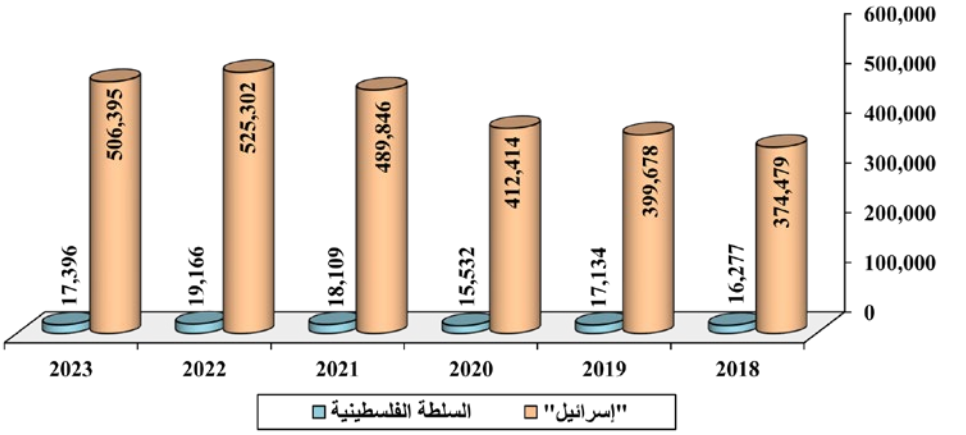

2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعدُّ هذا المؤشر انعكاساً لإجمالي تطور الناتج المحلي الإجمالي ونموه بالأسعار الثابتة، أي بعد استبعاد معدلات التضخم ومعدلات نمو السكان، ويشير إلى متوسط حصة الفرد المقيم في البلاد من إجمالي الناتج المذكور عبر الزمن، والتي يجري إعادة صياغتها كمتوسط لنصيب الفرد من الدخل، وكذلك من الدخل المتاح للإنفاق، الذي يُترجم إلى قوة شرائية متاحة للفرد الواحد، والتي تتأثر بدورها بحصيلة ما يرِدُ من الخارج من تحويلات، وما يتمّ استقطاعه عن الفرد من خصومات.

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

يتضح أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي طرأ عليه تحسنٌ محدودٌ بنسبة بلغ متوسطها 3% لسنتي 2021–2022، كما يظهر في الجدول 2/12، فقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 3,100 دولار سنة 2022 مقارنة بنحو 3,052 دولاراً سنة 2021.

وبالرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة سجَّل ارتفاعاً بنسبة 0.5% خلال الربع الثالث من سنة 2023 مقارنة مع الربع الثاني من السنة نفسها، إلا أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023 أدى إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي بنحو 8% سنة 2023 بحسب التقديرات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.[72]

من ناحية أخرى، ذكر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في 2024/1/31 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي انخفض بسبب الحرب بنسبة 26.1% خلال سنة 2023، وأضاف أنه في ظلّ السيناريو الأكثر تفاؤلاً فإن نصيب الفرد في قطاع غزة لن يعود إلى المستوى الذي حققه سنة 2006، أي قبل الحصار، إلا في سنة 2035.[73]

جدول 2/12: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[74]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023*
القيمة	3,417.7	3,378.3	2,922.5	3,051.5	3,100	2,853.9
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.3–	1.2–	13.5–	4.4+	1.6+	7.9–

* تقديرات أولية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

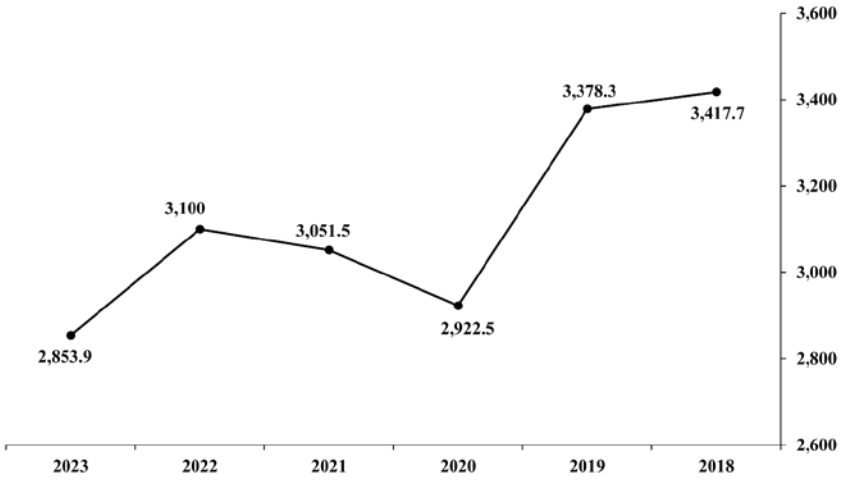

ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع:

يُلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان مرتفعاً على مستوى الضفة مقارنة بالقطاع سنة 2022، حيث بلغ في الضفة نحو 4,491 دولاراً، مقابل نحو 1,253 دولاراً في القطاع. أما في سنة 2023، وبسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في تشرين الأول/ أكتوبر 2023، فتشير التقديرات إلى انخفاض نصيب الفرد في الضفة إلى نحو 4,290 دولاراً بنسبة 4.5% عن سنة 2022، وانخفاض حاد إلى نحو 944 دولاراً في غزة بنسبة 24.6%.

ويشكّل نصيب الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية 3.6 ضعفاً مقابل نظيره في قطاع غزة سنة 2022، وبعد العدوان الإسرائيلي نهاية سنة 2023 ارتفع إلى 4.5 ضعفاً مقابل نظيره في القطاع (انظر جدول 2/13).

جدول 2/13: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[75]

البيان		فعلي					تقديرات أولية
		2018	2019	2020	2021	2022	2023
الضفة الغربية	القيمة	4,854.4	4,822.5	4,197.1	4,418.8	4,490.9	4,290
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	0.1+	0.7–	13–	5.3+	1.6+	4.5–
قطاع غزة	القيمة	1,458.3	1,422.2	1,207.6	1,223.9	1,252.5	944.2
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	6.3–	2.5–	15.1–	1.3+	2.3+	24.6–

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلٍّ من الضفة والقطاع 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالدولار)

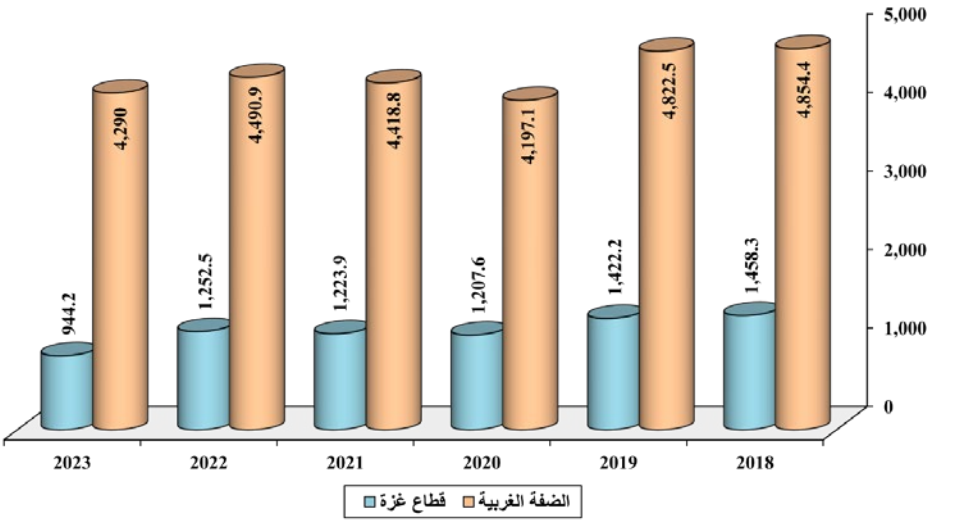

ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية نحو 3,800 دولار و3,360 دولاراً لسنتي 2022 و2023 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 55 ألف دولار و51,903 دولاراً للفترة نفسها، مما جعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 15.4 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم، فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع، مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

جدول 2/14: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالدولار)[76]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2018	3,562	42,173	8.4
2019	3,657	44,158	8.3
2020	3,234	44,758	7.2
2021	3,679	52,293	7
2022	3,800	55,000	6.9
2023	3,360	51,903	6.5

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالدولار)

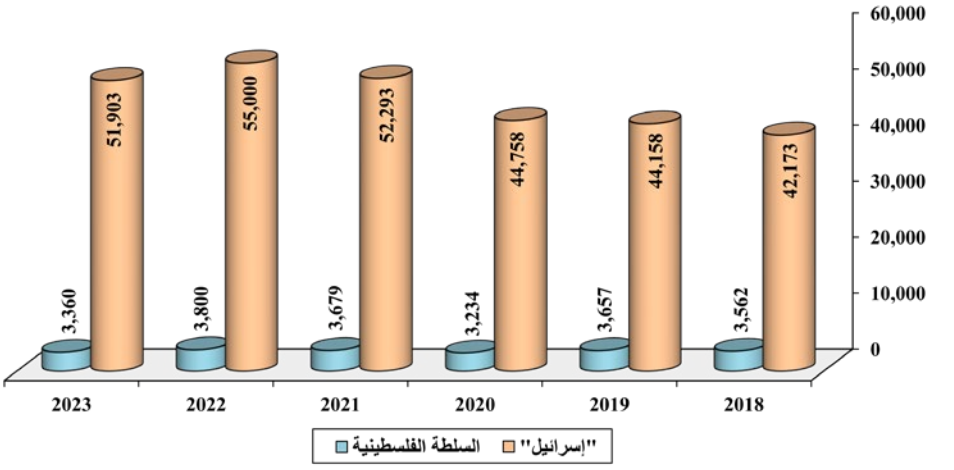

3. الدَّين العام:

ارتبط الدَّين العام بشقَّيه المحلي والخارجي بالتوسع الكبير في النفقات الحكومية ومن ثم العجز الدائم والمزمن للموازنة، مع تراجع كبير في الدعم الخارجي وبشكل ملحوظ ومتتابع مع التقلب منذ سنة 2009، ثم تزايد الالتزامات المترتبة على الجائحة الوبائية كورونا، بالإضافة إلى الاستقطاعات الإسرائيلية الجائرة، بحيث كانت السلطة تتجه دوماً للاستدانة، كملاذٍ مُيسَّر لها خصوصاً من المصادر المحلية، كالجهاز المصرفي والهيئات العامة، بما في ذلك هيئة التقاعد الفلسطينية.

جدول 2/15: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2018–2023 (بالمليون دولار)[77]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الدَّين العام المحلي	1,338	1,577	2,325	2,529	2,242	2,461
معدل النمو السنوي (%)	10.9–	17.9+	47.4+	8.8+	11.3–	9.8+
الدَّين العام الخارجي	1,032	1,218	1,325	1,319	1,301	1,321
معدل النمو السنوي (%)	1–	18+	8.8+	0.4–	1.4–	1.5+
إجمالي الدين العام	**2,370**	**2,795**	**3,650**	**3,848**	**3,543**	**3,782**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	16,276.6	17,133.5	15,531.7	18,109	19,165.5	17,396.3
إجمالي الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	14.6	16.3	23.5	21.2	18.5	21.7

الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2018–2023 (بالمليون دولار)

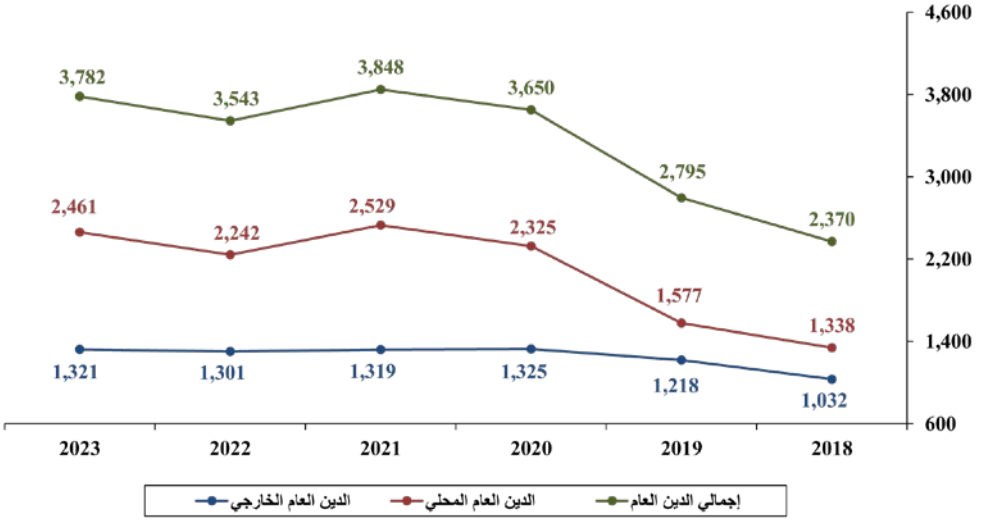

ومن الجدير بالذكر أن الدَّين العام الحكومي في مجموعه قد اتَّخذ أكثر من مسار خلال الفترة 2015–2023؛ اتَّجه المسار الأول نحو الانخفاض حتى سنة 2018، ثم نحو الارتفاع للسنوات 2019–2021، بعدها عاد للانخفاض مرة ثانية بنحو 8% سنة 2022.

وقد أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية في نهاية سنة 2023 ارتفاع الدَّين العام بنسبة 6.7% مقارنة بسنة 2022، ليبلغ 3.78 مليار دولار أو ما يعادل 21.7% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن على الرغم من تقلّب حجم الدَّين، إلا أنه ما يزال عند مستويات مرتفعة مقارنة بالفترات السابقة، بسبب استمرار أزمة إيرادات المقاصة والخصومات والاقتطاعات الإسرائيلية من هذه الأموال، إضافة إلى الانخفاض الحاد في حجم المنح والمساعدات الخارجية التي وصلت إلى أدنى مستوياتها. وقد توزع الدَّين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 65%، ودين خارجي بنحو 35%. وشكَّل الدَّين العام الحكومي، خلال سنة 2023 نحو 80% من صافي الإيرادات العامة والمنح، ونحو 87% من صافي الإيرادات العامة، مقارنة بنحو 70% و76% على التوالي خلال السنة السابقة، وهو ما يشير إلى ضعف الوضع المالي للحكومة وهشاشته، وارتهانه بتطورات الأوضاع السياسية والظروف الاقتصادية سواء المحلية أم الخارجية للدول المانحة. ويُعدّ ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على ضعف قدرة الحكومة على السداد وزيادة عدد السنوات اللازمة للسداد، مما يعني استنزاف الموارد المالية للحكومة. ومن الجدير بالذكر، أن هذه النسب ترتفع إلى مستويات تفوق السقف المسموح به بحسب قانون الدَّين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي) عند إضافة المتأخرات المتراكمة على الحكومة، باعتبارها التزامات واجبة السداد.[78] ولم تتوفر حتى كتابة هذا التقرير معطيات محددة حول انعكاس معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على اقتصاد السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع.

وشكّل الدَّين المحلي الجانب الأكبر من مجموع الدَّين العام طوال السنوات الماضية، وقد بلغ 65% سنة 2023. وكان الجهاز المصرفي هو المزود الأكبر لهذا الدَّين بِحُكم ما يتوفر لديه من سيولةٍ فائضة ورغبةٍ في توظيفها، في ظلِّ التزام الحكومة بالوفاء بهذه الديون والفوائد الربوية المترتبة عليها في مواعيدها. كما تتمّ هذه الاستدانة بالعملة المحلية، مما يجعل المصارف المحلية قادرة على الاحتفاظ بسيولة نقدية كافية؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذلك يُجنّب السلطة الفلسطينية مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات.

ويبقى هناك جانب آخر من جوانب المديونية، مُتمثلاً فيما يُطلق عليه "المتأخرات"، التي تُمثل ديوناً عامّة إضافية لم يُحدَّد لها فترة مُلزِمة للسَّداد كسلوك حكومي من جانب واحد؛ وهي وسيلة تلجأ إليها السلطة لإخفاء الحجم الكلي الحقيقي لمديونياتها، بتجاوز النسبة المسموح بها قانوناً للاستدانة العامة وهي 40%. إضافة إلى أن لهذه المتأخرات انعكاسات سلبية ضارة للجهات المزودة للخدمات التي تحتاجها السلطة؛ كنفقات العلاج في المستشفيات،[79] وحقوق مورِّدي السلع، وشركات المقاولات وغيرها. وبلغ إجمالي المتأخرات التي ترتبت على الحكومة الفلسطينية خلال سنة 2022 نحو 3.5 مليار شيكل (نحو 960 مليون دولار)، وفي الوقت ذاته استطاعت الحكومة دفع ما يقارب 1.9 مليار شيكل (نحو 520 مليون دولار) من متأخرات سنوات سابقة، لتبلغ قيمة صافي المتأخرات خلال سنة 2022 نحو 1.6 مليار شيكل (نحو 440 مليون دولار). وتوزَّع إجمالي المتأخرات بشكل أساسي بين متأخرات غير الأجور بنحو 49.7% تعادل 1.7 مليار شيكل (نحو 466 مليون دولار)، ومتأخرات الأجور والرواتب بنحو 35.9% نحو 1.2 مليار شيكل (نحو 330 مليون دولار)، ومتأخرات النفقات التطويرية بنسبة تقارب 8.7%، بنحو 0.3 مليار شيكل (نحو 82 مليون دولار)، ومتأخرات المدفوعات المخصصة بنسبة 3.3%، وبما يقارب نحو 0.1 مليار شيكل (نحو 27 مليون دولار)، ومتأخرات الإرجاعات الضريبية بما نسبته 2.4% من إجمالي المتأخرات خلال سنة 2022.[80]

وأشار "الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة" في بيان له في أيار/ مايو 2023، إلى أنّ حكومة السلطة الفلسطينية باتت غارقة في الديون الداخلية والخارجية التي بلغت نهاية سنة 2022 نحو 12.5 مليار شيكل (نحو 3.4 مليارات دولار)، وهو رقم غير مسبوق منذ تأسيس السلطة الفلسطينية. وأشار الفريق إلى أن "صافي المتأخرات التراكمي بلغ 11.2 مليار شيكل (نحو 3 مليارات دولار) في نهاية سنة 2022، كما ارتفعت فاتورة الرواتب والأجور منذ سنة 2018 لسنة 2022 نحو 2 مليار شيكل (نحو 540 مليون دولار)، وتجاوزت فاتورة الرواتب على أساس الالتزام بالمبلغ المرصود في موازنة سنة 2022 بنسبة 7%.[81]

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

تعكس الموازنة العامة النشاط المالي الحكومي لبلد ما في سنة معينة؛ ويشمل الإيرادات والنفقات بأشكالها وصورها المختلفة، وحالة الرصيد الكُلّي من حيث الفائض أو العجز، ومن ثم كيفية توجيه هذا الفائض واستخدامه عند حدوثه، وسُبُل تغطية العجز عند تحققه. وتتناول البيانات التالية الفترة ما قبل العدوان الإسرائيلي المدمر على قطاع غزة، والذي له تداعيات كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى توقف تحويل أموال المقاصة وما تشهده من قرصنة واقتطاع وخصومات جائرة.

جدول 2/16: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2018–2023 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[82]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023*
– إيرادات محلية	1,346	1,210	1,210	1,539	1,776	1,639
– إيرادات المقاصة	2,255	2,219	2,400	2,777	3,146	2,730
– إرجاعات ضريبية	138–	138–	84–	91–	237–	11–
صافي الإيرادات العامة	3,463	3,291	3,526	4,225	4,685	4,358
معدل النمو السنوي (%)	5.2–	5–	7.1+	19.8+	10.9+	7–
– رواتب وأجور	1,658	1,678	1,891	1,988	2,048	1,892
– غير الأجور	1,688	1,590	1,659	1,624	1,614	1,611
– صافي الإقراض	268	320	351	373	366	365
– مخصصات مدفوعات	46	73	54	50	131	154
إجمالي النفقات	3,660	3,660	3,955	4,035	4,158	4,022
معدل النمو السنوي (%)	3.5–	0	8.1+	2+	3+	3.3–
الرصيد الجاري	197–	370–	429–	190	527	336
النفقات التطويرية	277	200	169	168	178	215
الرصيد الكلي قبل الدعم	474–	570–	598–	22	349	121
مجموع الدعم	665	492	464	321	345	358
الرصيد الكلي بعد الدعم	191	77–	133–	343	694	479

* أرقام غير نهائية، حيث إنه من المفترض أن تشهد تغيراً كبيراً بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2018–2023 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)

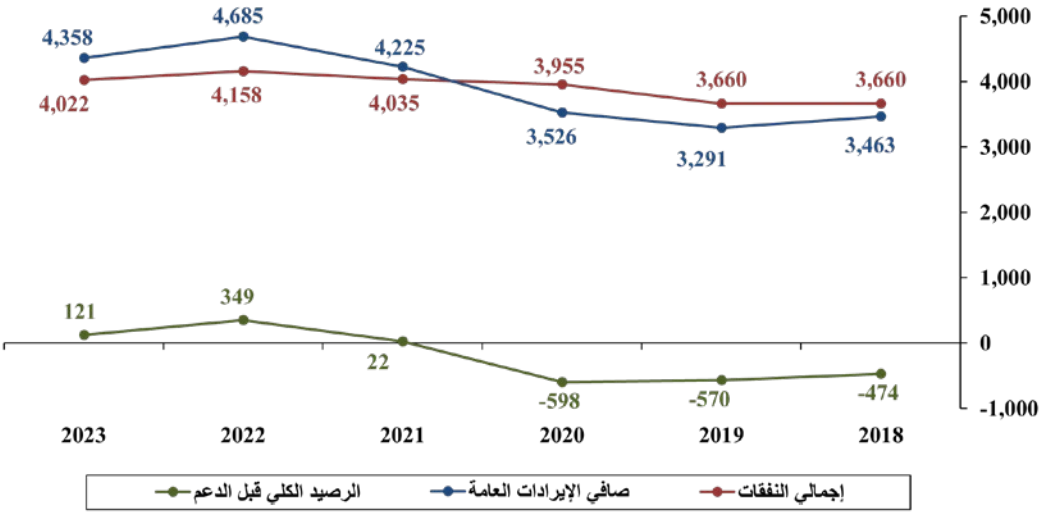

يتضح من الجدول 2/16 أن مالية الحكومة قد مرّت بتقلبات من حيث النمو، ففي سنة 2021 كانت هناك زيادة ملحوظة في إجمالي الإيرادات بنسبة 19.8% نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية المحلية بنسبة 27.2% وزيادة إيرادات المقاصّة بنسبة 15.7%، وذلك لاحتجازها لعدة أشهر سابقة. وبالرغم من أن النفقات الكُلّية ارتفعت بنسبة 2%، فإن الرصيد الكُلّي حقَّق فائضاً بقيمة 190 مليون دولار، وبقيمة 22 مليون دولار بعد احتساب النفقات التطويرية. وفي سنة 2022، وصل الرصيد الكُلّي إلى فائض قدره 349 مليون دولار، وهذه سابقة استثنائية الحدوث، نتيجة لزيادة في إيرادات المقاصّة بنسبة 13.3%، وزيادة الإيرادات المحلية بنسبة 15.4%، وزيادة محدودة بالنفقات الكُليّة والنفقات التطويرية.

أما بالنسبة لسنة 2023، فتشير التقديرات إلى تراجع في الإيرادات العامة للخزينة الفلسطينية بنسبة 7%، حيث انخفضت كلٌّ من إيرادات الجباية المحلية بنسبة 7.7%، وإيرادات المقاصة بنسبة 13.2%. كما شكلت إيرادات المقاصة ما يقارب 63% من إجمالي الإيرادات العامة، وغطت نحو 68% من إجمالي النفقات سنة 2023، مما يظهر الأهمية الكبيرة لهذه الإيرادات بالنسبة للموازنة العامة الفلسطينية في ظلّ التراجع المستمر لأموال الدعم الخارجية، الذي تراجع بنسبة 30.8% سنة 2021 وبنسبة 7.5% سنة 2022، وعاد وارتفع بنسبة 3.8% سنة 2023.[83]

من جهة أخرى، أصدرت وزارة المالية الفلسطينية بياناً في 2023/11/9 ذكرت فيه أن وزارة المالية الإسرائيلية قامت باقتطاع مبلغ 600 مليون شيكل (نحو 156 مليون دولار) من أموال المقاصة بذريعة أن جزء من هذا المبلغ يشمل رواتب ومخصصات موظفين في قطاع غزة.[84] وهي إجراءات اعتادت السلطات الإسرائيلية على اتخاذها، حيث ذكرت وزارة المالية في 2023/10/2 أن حكومة "إسرائيل" قامت بمضاعفة الخصومات غير القانونية من أموال دافعي الضرائب الفلسطينيين التي تحتجزها على نحو غير مسبوق، حيث تتراوح هذه الخصومات شهرياً من 240-260 مليون شيكل (63-68 مليون دولار)، أي ما يعادل 25% من عائدات السلطة من أموال الضرائب التي تجبيها "إسرائيل".[85]

وكانت وزارة المالية الفلسطينية قد نشرت توقعات بأن يتجاوز العجز في ميزانية سنة 2023 الـ 600 مليون دولار في حال استمرار الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية، والاعتداءات المتكررة التي كانت ولم تزل عاملاً رئيسياً في عرقلة النمو الاقتصادي وخطط الاستثمار، بالإضافة إلى الضغوطات المالية على الحكومة وتراجع الدعم الخارجي إلى مستويات غير مسبوقة،... .[86] غير أن سبب العجز الأكبر سيكون الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي لم تظهر أرقامه النهائية بعد.

5. العمل والبطالة والفقر:

يُمثّل العنصر البشري أساس النشاط الاقتصادي، وعملياته الإنتاجية، والذي يتخذ شكل عمالة متعددة المهارات، إذ يشمل الحرفيين والمهنيين وذوي الاختصاص والخبرات في تخصصات شتى في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية، جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى كالأرض، والاستثمارات. ويرتبط العنصر البشري ارتباطاً مباشراً مع أعداد السكان الذين يتزايدون من مرحلة عمرية إلى أخرى، ليتجهوا لاحقاً وتباعاً إلى سوق العمل، أملاً في الحصول على فرصة مناسبة، وتحاشياً للبطالة والوقوع في دائرة الفقر.

جدول 2/17: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2018–2023 (بالألف)[87]

البيان		2018	2019	2020	2021	2022	2023*
الضفة الغربية	القوى العاملة	849	881	867	918	976	1,000
	العاملون	702	752	730	776	848	871
	المتعطلون	147	129	137	142	128	129
	نسبة البطالة (%)	17.3	14.6	15.7	15.5	13.1	12.9
قطاع غزة	القوى العاملة	447	476	424	490	527	531
	العاملون	254	261	226	260	288	291
	المتعطلون	193	215	198	230	239	240
	نسبة البطالة (%)	43.1	45.1	46.6	46.9	45.3	45.1
الضفة والقطاع	القوى العاملة	1,296	1,357	1,291	1,408	1,503	1,532
	العاملون	956	1,013	956	1,036	1,136	1,163
	المتعطلون	340	344	335	372	367	369
	نسبة البطالة (%)	26.2	25.3	25.9	26.4	24.4	24.1
العاملون في "إسرائيل"		105	110	125	124	164	153
العاملون في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية		22	23		21	29	25

* بيانات الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة.

توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2018–2023 (بالألف)

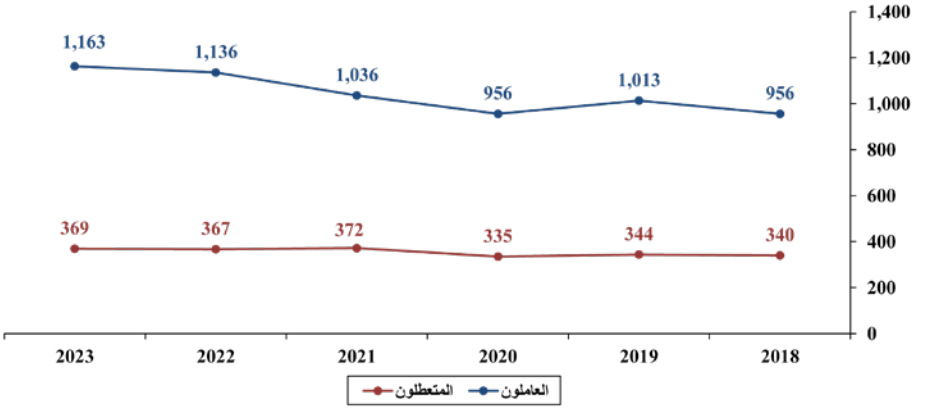

المتعطلون الفلسطينيون في كلّ من الضفة والقطاع للسنوات 2018–2023 (بالألف)

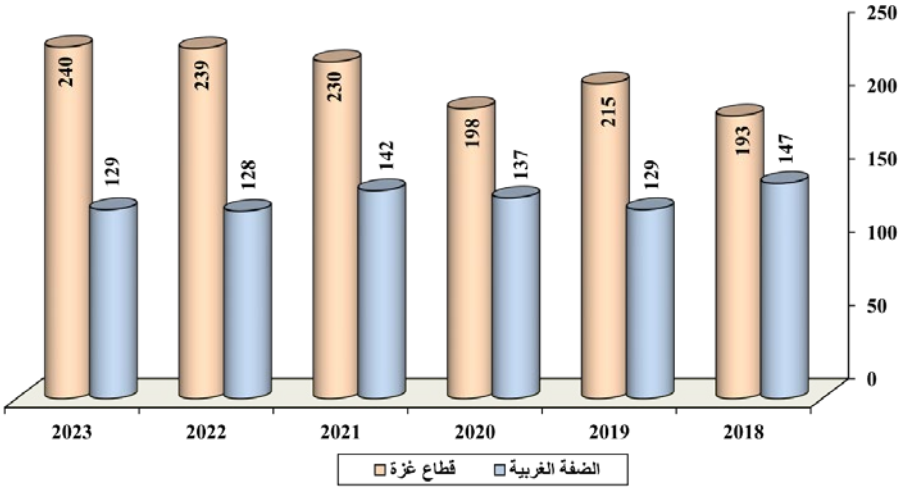

العاملون الفلسطينيون في كلّ من الضفة والقطاع للسنوات 2018–2023 (بالألف)

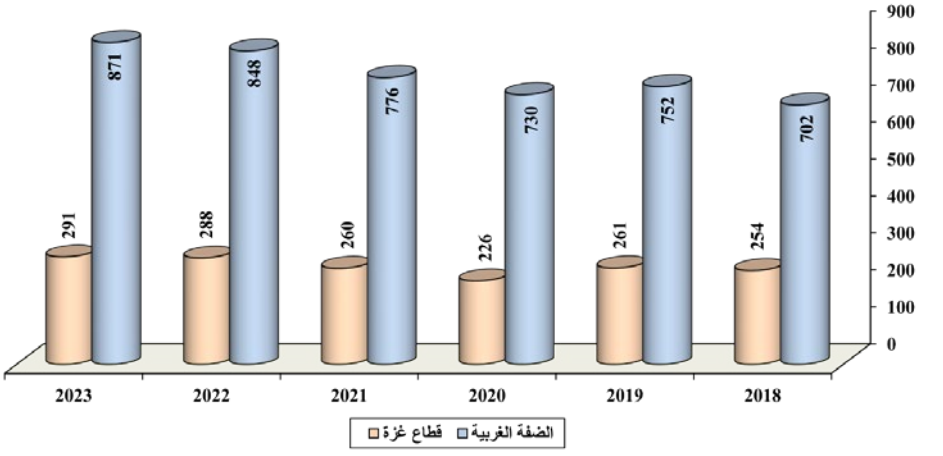

أ. واقع العمل والبطالة:

يتضح من الجدول السابق أن نسبة البطالة انخفضت بشكل عام سنة 2022، حيث بلغت 24.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة، مقارنة بـ 26.4% سنة 2021، ولكن بقيت معدلات البطالة متفاوتة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 45.3% في القطاع، مقابل 13.1% في الضفة الغربية. وقد تركّز أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15–24 عاماً حيث بلغت 36.1%، وذلك سنة 2022.[88] من جهة أخرى، بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة 31%، وفقاً لمعايير

منظمة العمل الدولية المنقحة، حيث بلغ الاستخدام الناقص للعمالة 500 ألف شخص، يتضمن 56 ألف من الباحثين عن عمل المحبطين*، و22 ألف في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت**.[89]

وتظهر نتائج مسح القوى العاملة لسنة 2022 ارتفاع عدد العاملين في السوق المحلي بنسبة 5.7% (4% في الضفة الغربية و9.9% في قطاع غزة)، كما ارتفع عدد العاملين في "إسرائيل" والمستعمرات إلى 193 ألف بعد أن كان 145 ألف سنة 2021. وبلغت نسبة الأطفال (10–17 عاماً) العاملين في الضفة والقطاع 3%، بواقع 5% في القطاع و1% في الضفة.[90]

أما بالنسبة لسنة 2023، فوِفْقَ نتائج مسح القوى العاملة للربع الثالث (قبل الحرب على قطاع غزة)، بلغ عدد العاملين نحو 1.2 مليون عامل؛ 983 ألف عامل في السوق المحلي، و153 ألفاً في "إسرائيل" و25 ألفاً في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وأشارت النتائج إلى أن 37% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة والقطاع يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحدِّ الأدنى (1,880 شيكل أي نحو 500 دولار)، حيث بلغ معدل الأجر الشهري في قطاع غزة 736 شيكل (نحو 200 دولار) مقابل 1,432 شيكل (نحو 390 دولار) في الضفة الغربية، وذلك حسب نتائج الربع الثالث لسنة 2023.[91] من جهة أخرى، بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستعمرات 276 شيكل (نحو 80 دولار) حسب أرقام سنة 2022، ويسجل قطاع البناء والتشييد أعلى نسبة تشغيل حيث بلغت 57.4% من إجمالي العاملين.[92]

وبلغ معدل البطالة، حسب نتائج الربع الثالث 2023، نحو 24% في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 13% في الضفة و45% في القطاع، في حين بلغ إجمالي نقص الاستخدام للعمالة نحو 29% (457 ألف شخص) حيث يتضمن 32 ألفاً من الباحثين عن عمل المحبطين ونحو 20 ألفاً في العمالة الناقصة المتصلة بالوقت.[93]

وفي ظلّ تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/7 وحتى كتابة هذا التقرير، ونزوح نحو مليونَيْ فلسطيني، وتدمير معظم المؤسسات والمقار والمنازل والجامعات والمدارس، وما نتج عن ذلك من توقف للاقتصاد في قطاع غزة لأجلٍ غير معلوم، يصبح تقدير معدلات البطالة والعمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة أمراً غير واقعي. فمع بداية العدوان،

* هم الأشخاص المصنفون على أنهم متاحون للعمل، لم يسعوا للعمل خلال فترة الإسناد، ولكن بحثوا عن عمل خلال الأشهر الستة الماضية.

** الأفراد العاملون خلال فترة الإسناد الزمني، وبلغ مجموع ساعات عملهم الفعلية في جميع الأعمال أقل من 35 ساعة، ويرغبون في زيادة عدد ساعات عملهم.

أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن معدلات البطالة في القطاع ارتفعت إلى مستويات غير مسبوقة، حيث وصلت إلى 75% في الربع الرابع من سنة 2023، مما يعني فقدان ما لا يقل عن 200 ألف وظيفة. وانعكس هذا الوضع على الضفة الغربية، فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى 317 ألفاً في الربع الرابع 2023، كما ارتفعت معدلات البطالة إلى 32% مقارنة مع نحو 13% في الربع الثالث 2023. وانخفض عدد العاملين في الضفة الغربية من نحو 870 ألف عامل في الربع الثالث 2023 إلى نحو 665 ألف عامل في الربع الرابع 2023.[94]

أما بالنسبة للعاملين في "إسرائيل" والمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية، فقد انخفض العدد بشكل كبير جداً ما بين الربع الثالث والرابع من سنة 2023، نتيجة الإغلاقات المشددة التي فرضها الاحتلال عقب العدوان على القطاع، حيث بلغ إجمالي العاملين في "إسرائيل" نحو 17 ألف عامل، ونحو 7 آلاف عامل في المستعمرات الإسرائيلية في الربع الرابع 2023.[95]

ب. واقع الفقر وانعدام الأمن الغذائي:

يُعدُّ الفقر مشكلة عالمية، وهي منتشرة في البلدان الفقيرة والغنية على حدٍّ سواء، ولخطورتها فقد حدّد العالم يوماً عالمياً لمكافحة الفقر منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1992. ثم تجددت الدعوة بشكل أوسع في بداية الألفية الميلادية الثالثة، ليجري اعتماد الهدف الأول للتنمية المستدامة، وهو القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول سنة 2030، وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولاراً يومياً.[96]

ومن الطبيعي أن ترتبط حالة الفقر بمعدلات البطالة ومستويات الأجور السائدة. ولمعالجة هذه المشكلة، حدَّدت السلطة الفلسطينية الحد الأدنى للأجور بقيمة 1,880 شيكل شهرياً (نحو 500 دولار)، وبالرغم من ذلك فإن 19% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية تَقلّ أجورهم عن هذا المستوى، بمعدل أجر شهري نحو 1,419 شيكل (نحو 380 دولاراً)، وهناك 89% من العاملين في قطاع غزة تقل أجورهم أيضاً عن هذا المستوى، بمعدل أجر شهري نحو 697 شيكل (نحو 190 دولاراً) لسنة 2022.[97]

وليس خافياً ارتباط الفقر بالجوع ونقص الغذاء محلياً وعالمياً، وأن سوء التغذية يسبّب ضعف الكفاءة في مراحل الإنتاج، والتصنيع، والتوزيع، والنزاعات المحلية، والأحوال المناخية القصوى، وحالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، إذ إن أزمة الغذاء تفاقمت بفعل الفقر واتساع

حالاته، وعدم العدالة في الدخل، والقدرة الإنتاجية، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا.[98] وكان الأمن الغذائي في العالم يسير في سياق التعافي البطيء بعد جائحة كورونا إلى أن اندلعت الحرب في أوكرانيا مما أحدث اضطرابات في الأسواق، مع ارتفاع في أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية والطاقة، وصاحب ذلك آثار مختلفة على الجوع وانعدام الأمن الغذائي.[99]

أما عن التوقعات لأوضاع القوى العاملة لسنة 2024، فيظهر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن أكثر من نصف مليون وظيفة فُقدت في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ العدوان الإسرائيلي على القطاع في 2023/10/7 وحتى 2024/1/31، مما أدى إلى خسائر يومية في الدخل تُقَّدر بـ 21.5 مليون دولار أمريكي، وترتفع الخسارة إلى 25.5 مليون دولار أمريكي يومياً إذا ما تمّ احتساب الخسائر الناجمة عن الدفع الجزئي لأجور الموظفين وانخفاض دخل العاملين في القطاع. وفي حال استمرار الحرب للربع الثاني من سنة 2024، فمن المتوقع أن يرتفع معدل البطالة السنوي إلى 45.5%،[100] مع تركُّز البطالة بشكل أساسي في القطاع. وقالت المديرة الإقليمية للدول العربية في منظمة العمل الدولية ربا جرادات إن تدمير البنى التحتية والمدارس والمرافق الطبية والشركات أدى إلى "تدمير قطاعات اقتصادية بأكملها وشلّ نشاط سوق العمل، مع تداعيات لا توصف على حياة الفلسطينيين وسبل عيشهم لأجيال قادمة".[101]

6. النشاط الصناعي:

اقترن التطور الاقتصادي العالمي بحدوث ثورات صناعية متتابعة، أسهمت في إدخال أساليب إنتاجية حديثة، وأغرقت الأسواق بمنتجات جديدة، سواء من خلال تصنيع وتشغيل الآلات أو المعدات، أم من خلال الطاقة المستخدمة في هذا التشغيل، بالإضافة إلى القدرة على التنقيب وصولاً إلى المعادن والنفط والغاز ومختلف مدخلات الصناعة. وقد أسهم هذا في انتقال العديد من بلدان العالم من حالة لأخرى لتصبح في عداد الدول المتقدمة. وتمتلك الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 الكثير من مقومات إحداث نهضة صناعية حين يتحقّق التحرر من الاحتلال، وحين تتوفر الإرادة الحقيقية للتنمية والنهضة.

جدول 2/18: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[102]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	*2023
التعدين واستغلال المحاجر	66.7	68.7	49.9	49.7	48.8	50.8
الصناعات التحويلية	1,762.8	1,779	1,500.7	1,537.7	1,623	1,497.5
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	165.9	164.1	138.6	146	160.1	152.3
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	61.2	62.9	55.2	56.7	56	45.1
المجموع	**2,056.6**	**2,074.7**	**1,744.4**	**1,790.1**	**1,887.9**	**1,745.7**
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.8–	0.9+	15.9–	2.6+	5.5+	7.5–
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.2	13.1	12.4	11.9	12.1	11.8

* تقديرات أولية.

التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي 2023 (%)

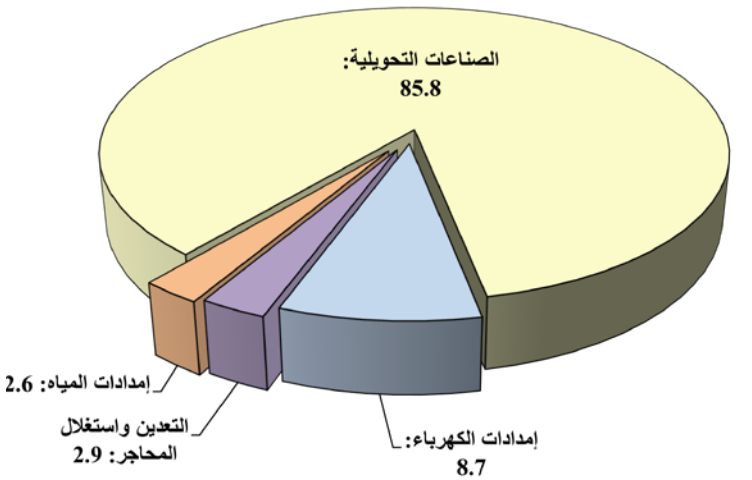

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

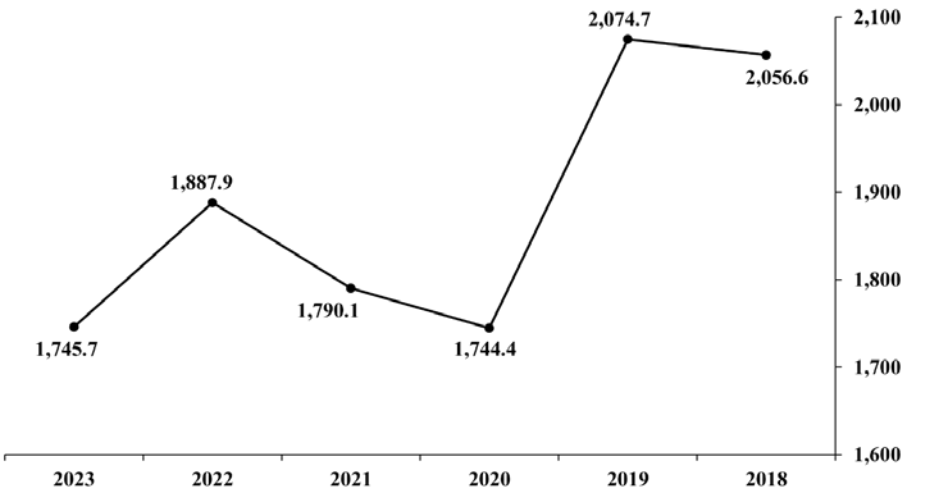

ويتضح من الجدول 2/18 أن الصناعات التحويلية تأخذ المرتبة الأولى من حيث أشكال الصناعة، وبنسبة 85.8%، كدلالة على أهميتها القصوى من منطلق قدراتها الواسعة على توليد منتجات جديدة، ودورها في خدمة القطاعات الأخرى خصوصاً الزراعة، مع دور واعد في صناعات تدوير النفايات الصلبة، والوصول إلى مجتمع تختفي فيه مكبات النفايات؛ تليها إمدادات الكهرباء بنسبة 8.7%، ثم التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.9%، وأخيراً المياه والصرف والنفايات بنسبة 2.6%، وذلك حسب التقديرات الأولية لسنة 2023.

ويظهر أن هناك انخفاضاً في صناعات التعدين واستغلال المحاجر، بالرغم من الاحتياطات الضخمة كالأحجار والرخام والجرانيت، حيث يأتي هذا البند في الترتيب الأول لقائمة أعلى عشرة أصناف من الصادرات الفلسطينية. كما يزخر شاطئ غزة باحتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، إذ جرى إيقاد شعلة آبارها في أيلول/ سبتمبر 2000، دون أن يتمكن الجانب الفلسطيني حتى الآن من الحصول على حقه في الاستفادة منها.

أما عن تطور النشاط الصناعي في مجمله، فقد ظلَّ محدوداً ومتقلباً من سنة إلى أخرى، وبقي إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 12.5% كمتوسط للسنوات 2015–2022 مقارنة بنحو 15.4% كمتوسط للسنوات 2000–2004،[103] وذلك بالرغم مما ذُكر من اعتماد سياسة الانفكاك عن "إسرائيل"، ومن ثَمَّ الرغبة في توسيع المنتج الوطني، واعتماد النافذة الاستثمارية للمدن الصناعية. وقد يكون اعتماد السلطة الفلسطينية على أموال المقاصّة، كأبرز مصادر الإيرادات العامة، قد حال دون حدوث قفزة ملحوظة في النشاط الصناعي، الذي اقترن بإلغاء وزارة الصناعة التي كانت قائمة في بدايات إنشاء السلطة الفلسطينية.

وباستقراء واقع الصناعة في مناطق السلطة الفلسطينية لسنة 2021، نجد أنها تُصنف في عداد الصناعات الصغيرة أو الصغيرة جداً، إذ بلغ عدد العاملين في المؤسسات الصناعية 116 ألف عامل، وتعتمد جُزئياً على التشغيل الأُسري غير مدفوع الأجر، إذ شكّل أصحاب العمل وأُسرهم نحو 19.1% من المجموع الكُلّي للعاملين.[104] وخلال الفترة 1994–2023 تراجع إسهام النشاط الصناعي من الناتج المحلي من 22% إلى 11.8%، حيث تراجع النشاط الصناعي بنسبة 7.5% سنة 2023، بعد أن كان قد شهد تحسناً بنسبة 5.5% سنة 2022، وذلك نتيجة استمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/7، وما رافق ذلك من تداعيات على الاقتصاد الفلسطيني، حيث تراجعت القيمة المضافة للأنشطة الصناعية خلال الربع الرابع من سنة 2023 بنسبة 28% مقارنة بالربع الرابع من سنة 2022، ومن المتوقع أن يستمر هذا التراجع خلال سنة 2024.[105]

7. النشاط الزراعي:

كان للنشاط الزراعي عبر الزمن، وما يزال، دورٌ مهمٌ في تحقيق الاكتفاء الذاتي لكثير من المحاصيل الزراعية، وتغطية احتياجات السوق المحلية من المنتجات الغذائية والضرورية، باعتباره نشاطاً إنتاجياً تقليدياً مرتبطاً بالمساحات المتاحة للاستصلاح والاستغلال الزراعي، ومدى وفرة مياه الريّ، مع القدرة على مواكبة التطورات التقنية القادرة على زيادة الإنتاجية والاستفادة من المساحات الضيقة والمحدودة. وفي الحالة الفلسطينية تشتد الحاجة لاستغلال كافة المساحات القابلة للزراعة، وتكثيف هذا النشاط تثبيتاً للهوية الفلسطينية، ومواجهةً للهجمة الاستيطانية الآخذة في التصاعد بلا هوادة، بالرغم من ما يبذله المواطنون من تضحيات لإيقاف هذا التمدد على حساب أصحاب الأرض الشرعيين.

جدول 2/19: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[106]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023**
القيمة*	1,091.1	1,100.7	1,001	993.9	938.6	830.7
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.6+	0.9+	9.1–	0.7–	5.6–	11.5–
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7	7	7.1	6.6	6	5.6

* يشمل أنشطة الحراجة وصيد الأسماك.

** تقديرات أولية.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2018–2023
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)

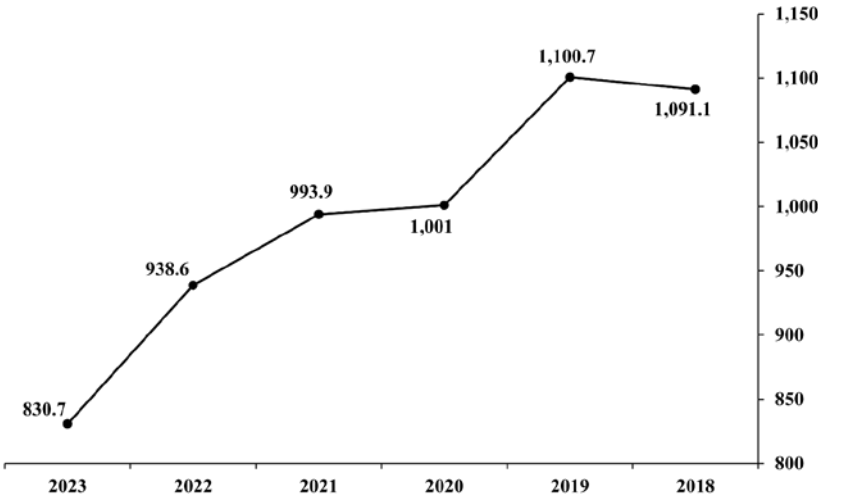

ويتضح من الجدول 2/19 أن سمة النمو الزراعي الراهنة تميل إلى التقلب من حيث الارتفاع والانخفاض وبطء النمو، مع اتجاه إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي نحو التراجع. وبالرغم من الدور الذي يمكن لهذا النشاط أن يستوعبه في تشغيل العمالة الزراعية، يلاحظ أن هذه النسبة تضاءلت، خصوصاً أنها مثّلت نحو 14.1% سنة 2008 واستمرت في التراجع إلى أن وصلت إلى 6.3% سنة 2022.[107]

إن هذا التراجع الذي يعانيه القطاع الزراعي من حيث الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي أو في نسبة العاملين يعود لأسباب عديدة، كانخفاض مخصصاتها المالية الحكومية ضمن اعتمادات الموازنة العامة السنوية، والتوسع الاستيطاني واعتداءاته المتكررة وحرمان المزارعين من زراعة مساحات شاسعة من أراضيهم. يحدث هذا بالرغم من القرارات الدولية المعتمدة لصالح الفلسطينيين في مجال الحق في السيادة الدائمة على مواردهم الطبيعية.[108]

وتبقى الزراعة نشاطاً واعداً، إذ إنها تتعامل مع شرائح شتى من أصحاب الأرض والمزارعين والمهنيين الذين تتوفر لديهم قدرات لا محدودة في العطاء، بما فيها العناية بالمساحات الصغيرة وداخل البيوت، في نشاط متنوع بين أصناف شتى من المحاصيل والثروة الحيوانية والداجنة، والتي تلقى اهتماماً واسعاً من المؤسسات غير الربحية في الداخل والخارج، في ظلِّ إدماج الخبرات الواسعة والطاقات المبدعة.[109]

ولعلَّ المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي يكون لها دور في نهضة النشاط الزراعي، من خلال رؤيتها المتمثلة في السعي لتنمية زراعية مستدامة بخدمات تمويلية مميزة، ومن خلال رسالتها في تحسين مستوى الأمن الغذائي ورفع إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي.[110]

8. التبادل التجاري الخارجي:

يشكل التبادل التجاري الخارجي أحد الأنشطة الاقتصادية التي تربط بلدان العالم بعضها ببعض، كصورة من صور العلاقات الدولية واسعة الانتشار. ولأهمية هذه المبادلات حرص المجتمع الدولي على تنظيمها بما يحقق مصالح مختلف الأطراف من حيث انتظام وتطوير هذه المبادلات، وتذليل الصعوبات ضمن منظمة التجارة العالمية World Trade Organization. وتسعى السلطة الفلسطينية على أن تكون جزءاً من هذه المنظومة، من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية مع كثير من البلدان العربية والأجنبية والسعي للانضمام لهذه المنظمة.

جدول 2/20: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2018-2023

بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[111]

البيان	2018	2019	2020	*2021	2022	2023
حجم التبادل التجاري	7,695	7,717	7,118	9,187	9,782	9,306
الصادرات	1,155	1,104	1,055	1,358	1,585	1,561
الواردات	6,540	6,613	6,063	7,830	8,197	7,745
العجز	5,384-	5,510-	5,008-	6,472-	6,612-	6,184-
نسبة الصادرات من الناتج المحلي (%)	7.1	6.4	6.8	7.5	8.3	9
نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)	82.3	83.3	82.6	82.7	80.7	79.8
نسبة العجز من الناتج المحلي (%)	33.1	32.2	32.2	35.7	34.5	35.5

* هناك فروقات محدودة راجعة للتقريب.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2018–2023 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

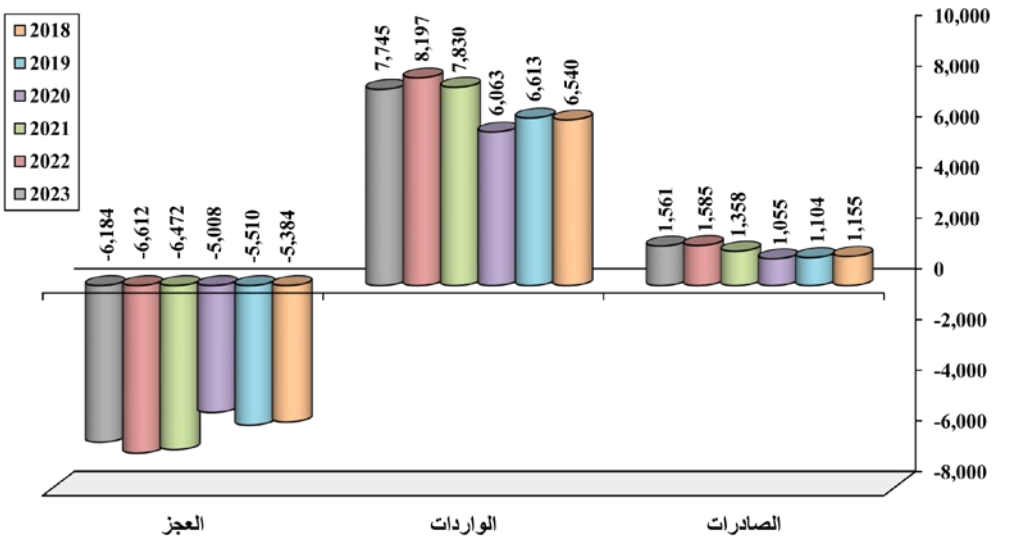

يتضح من الجدول 2/20 أن مؤشرات التبادل التجاري تتجه نحو الزيادة مع التقلب سواء من حيث الصادرات أم من حيث الواردات، بالإضافة إلى التدني الذي فرض نفسه نتيجة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إثر عملية طوفان الأقصى أواخر سنة 2023. وبصورة عامة يشير حجم صادرات سنة 2023 إلى حالة متدنية بالنسبة إلى الواردات، وهي أكثر هبوطاً في قطاع غزة، والتي تُعزى إلى ضعف تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية، إلى جانب ارتفاع تكاليف الإنتاج، جراء معيقات الحركة والتنقل والنفاذ، إلى جانب عوامل أخرى كمستوى التقنيات المستخدمة في الإنتاج ووفورات الحجم وغيرها.

وإذا كان ارتباط السلطة الفلسطينية مع العالم الخارجي متزايداً بشكل كبير، إلا أنه أكثر ارتباطاً مع "إسرائيل" وبنسبة 86% و57% للصادرات والواردات على التوالي لسنة 2023، حيث بلغت الصادرات إلى "إسرائيل" نحو 1.34 مليار دولار والواردات منها نحو 4.44 مليار دولار.[112] ويتخذ الاتجاه العام للصادرات والواردات نمواً متزايداً مع بعض التقلب، مما يعكس أهمية هذه المبادلات والمزايا المترتبة عليها والتحديات التي تواجهها؛ إلا أن السمة الغالبة لهذه التجارة هي العجز الشديد في الميزان التجاري الفلسطيني، وأن هذا العجز يُشكِّل نسبة مرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما بقيت نسبة الصادرات إلى الواردات للسنوات المذكورة عند مستوى متدنٍ.

يعدُّ استمرار هذا العجز علامة واضحة على ضعف الإنتاجية وارتفاع معدلات البطالة، كما يعكس مواطن ضعف الاقتصاد الفلسطيني، ومحدودية قدرته على تلبية احتياجات السوق المحلي، مما يدفعه إلى اللجوء للعالم الخارجي لتوفير النقص في احتياجاته وتحديداً

مع "إسرائيل" التي تسمح لسلعها بالتدفق الحر إلى السوق الفلسطيني، سواء بصورة مشروعة أم غير مشروعة، مع فرض قيود مشددة على الصادرات الفلسطينية، ومن ثم حرمان الفلسطينيين من الاستفادة بالمزايا المتعددة المتاحة على امتداد الكرة الأرضية.[113]

وعلى المستوى الجغرافي، احتلت دول الاتحاد الأوروبي مركز الشريك التجاري الأكبر للسلطة الفلسطينية سنة 2022، بنسبة 8.6%، تلتها الدول العربية الآسيوية التي ارتفع تبادلها التجاري بشكل ملحوظ عن سنة 2021، لتبلغ 7.7% من مجمل حجم التبادل التجاري للسلطة سنة 2022. وجاءت الدول العربية الإفريقية كثالث شريك تجاري بنسبة 3% (انظر جدول 2/21).

جدول 2/21: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2021–2022 (بالألف دولار)[114]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
"إسرائيل"	6,049,458	5,325,724	1,299,031	1,168,682	4,750,427	4,157,041
الدول العربية الآسيوية	812,604	575,565	157,967	119,631	654,637	455,934
الدول الآسيوية الأخرى	2,005,301	1,674,837	22,357	18,517	1,982,944	1,656,320
الدول العربية في إفريقيا	306,809	168,944	2,039	1,820	304,770	167,125
الدول الإفريقية الأخرى	18,556	15,962	447	386	18,109	15,575
دول أمريكا الشمالية	135,091	136,381	20,253	17,917	114,838	118,464
دول أمريكا الوسطى	25,533	19,280	–	–	25,533	19,280
دول بحر الكاريبي	1,045	754	–	–	1,045	754
دول أمريكا الجنوبية	70,067	58,445	652	743	69,415	57,702
دول الاتحاد الأوروبي	907,649	912,512	12,419	16,597	895,230	895,915
باقي الدول الأوروبية	265,846	289,501	9,110	11,984	256,736	277,516
الدول الأوقيانوسية	13,917	9,439	884	1,362	13,033	8,077
متفرقات	–	–	–	–	1,919	–
المجموع	**10,613,794**	**9,187,345**	**1,525,160**	**1,357,640**	**9,088,634**	**7,829,705**

(–): لا يوجد قيمة.

ملاحظة: مجموع الصادرات والواردات المذكورة في هذا الجدول هي بحسب أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المنشورة في 2023/11/20، وهي تختلف عن أرقام الجدول رقم 2/20 المحدثة حتى 2024/2/22.

الصادرات السلعية الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2022 (بالألف دولار)

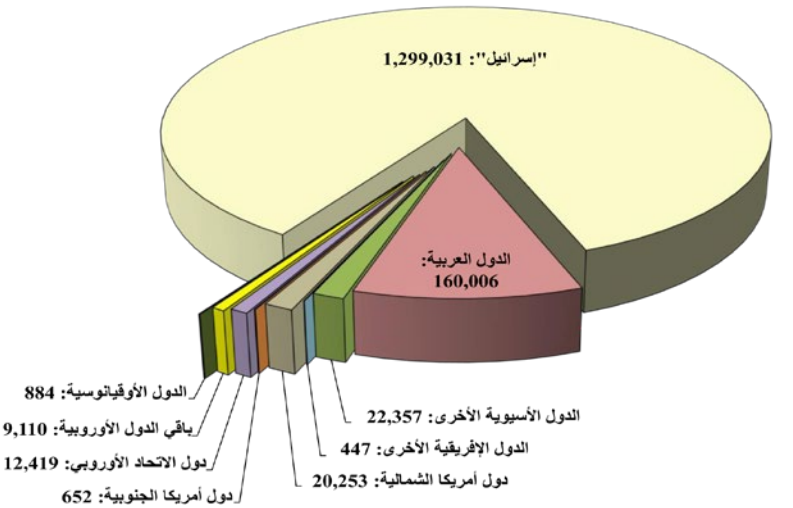

الورادات السلعية الفلسطينية حسب المناطق الجغرافية 2022 (بالألف دولار)

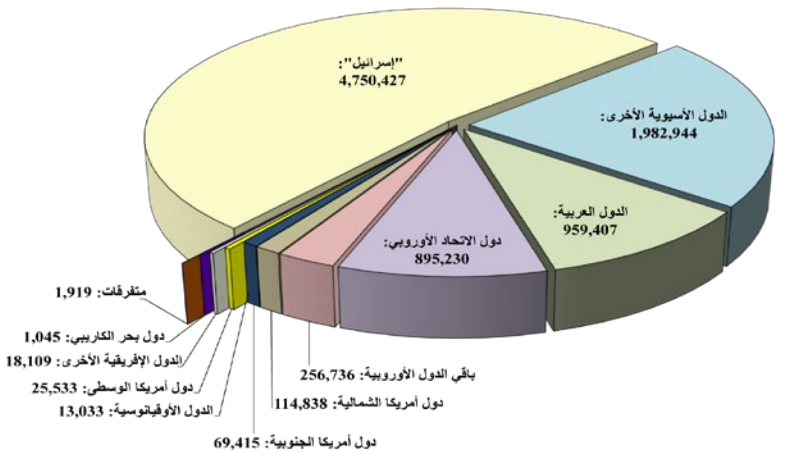

ومن الواضح أن الاستراتيجية الوطنية للتصدير ما تزال تواجه الكثير من المُعيقات، حيث لم تنجح حتى الآن في تحقيق النمو الإجمالي المستهدف في الصادرات. من ناحية أخرى، قامت الحكومة بإنشاء شركة غاز فلسطين في 2021/9/6 على أمل تحرير قطاع الطاقة، وتسهيل استغلال الموارد الطبيعية، وإدارة خطوط الغاز الناقلة وخطوط التوزيع.[115] هذا مع الاهتمام بالطاقة المتجددة، وإعطائها مكانة الأولوية كرمز سيادي على الأرض وعلى الموارد، ويأتي ذلك في إطار التوجهات العالمية الخاصة بتطوير مصادر الطاقة النظيفة.[116]

9. الدعم الخارجي والمساعدات الأجنبية:

ارتبط الدعم الخارجي على الدوام بالحالة الفلسطينية، خصوصاً مع نشأة السلطة تحت الاحتلال واستتباعاته القاسية، وحاجتها الماسة إلى هذا الدعم، الذي ارتبط أساساً بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، غير أن التوسع في الإنفاق العام وتزايد عجز الموازنة قاد إلى توجيه الجزء الأكبر من هذا الدعم نحو تغطية العجز المشار إليه، مع توجيه جزء أقل أو محدود نحو المشاريع التطويرية.

جدول 2/22: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2018–2023 (بالمليون دولار)[117]

البيان	2018	2019	2020	2021	2022	2023
دعم الموازنة العامة	506	496	346	189	240	206
دعم المشاريع التطويرية	158	*4–	118	132	105	152
مجموع المساعدات الأجنبية	664	492	464	321	345	358
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)	7.8–	25.9–	5.7–	30.8–	7.5+	3.8+
حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)	23.8	0.8–	25.4	41.1	30.4	42.5

* يرجع إلى قيام وزارة المالية بإرجاع نحو 125 مليون دولار (وفق المعطيات المذكورة) إلى القنصلية الأمريكية كردٍّ فعلٍ للخطوات الأمريكية بشأن القدس.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2018–2023 (بالمليون دولار)

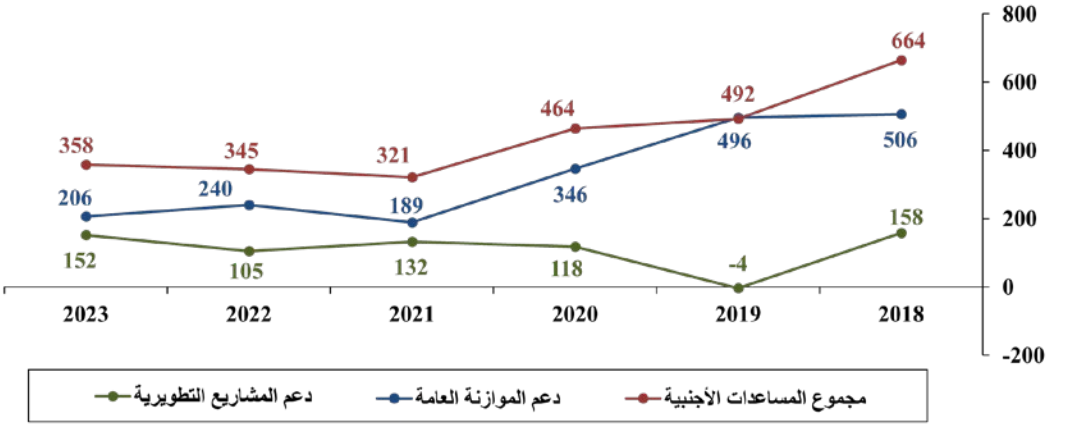

ومن الجدول 2/22 يتضح أن تراجع الدعم بشقَّيه كان السمة الغالبة عبر السنوات 2018–2021 مع بلوغه حداً غير مسبوق سنة 2021، إذ مثّل الانخفاض نحو 30.8%، ثم ارتفع بشكل محدود بنسبة 7.5% سنة 2022، وبنسبة 3.8% سنة 2023 وفق آخر المعطيات. وكانت وطأة هذه التطورات شديدة من حيث القدرة على الوفاء بالخدمات العامة الموكلة إلى السلطة الفلسطينية، مع التوسع في الاستدانة المحلية بشكل كبير لتعويض هذا النقص. ويستلزم هذا التسليم بأن الدعم الخارجي غير ملزم للدول التي تقدمه؛ إذ يتم طواعية ويخضع لظروف وسياسات البلدان المانحة ذاتها، من حيث قدراتها وقناعتها، وهو في معظم الأحيان يكون ذا أجندة سياسية. وليس من الواضح حتى الآن، مدى انعكاس معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة على الدعم الخارجي للسلطة.

وكانت المفوضية الأوروبية European Commission قد اعتمدت في بيان لها في 2023/12/22 حزمة مساعدات بقيمة 118.4 مليون يورو (نحو 130 مليون دولار) لدعم السلطة الفلسطينية كجزء من المخصص السنوي لفلسطين لسنة 2024؛ وأضاف البيان "يُعدّ الاتحاد الأوروبي أكبر مُقدِّم للمساعدات الخارجية للفلسطينيين والتي تبلغ ما يقرب من 1.2 مليار يورو [نحو 1.3 مليار دولار] للفترة 2021–2024 بموجب الاستراتيجية الأوروبية المشتركة، والتي تمّ اعتماد 809.4 مليون يورو [نحو 890 مليون دولار] منها بالفعل".[118]

من جهة ثانية، وبعد الادِّعاء الإسرائيلي بأن 12 موظفاً في الأونروا في قطاع غزة قد شاركوا في هجوم طوفان الأقصى على غلاف غزة 2023، علَّقت 17 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، مساعداتها لوكالة الأونروا، وهذه الدول تغطي 78.4% من الإيرادات السنوية للأونروا، بحسب آخر ميزانية معلنة للأونروا (الإنفاق الحقيقي لسنة 2022)؛ أي نحو 921 مليون دولار مما مجموعه 1,175 مليون دولار، وذلك حتى شباط/ فبراير 2024؛ ومع نهاية شهر آذار/ مارس استأنفت 6 دول تمويلها للأونروا، وما تزال 10 دول تواصل تعليق التمويل.[119] وثمة استئناف تدريجي بطيء من دول أخرى لتمويلها، بعد انكشاف ضعف الادِّعاءات الإسرائيلية.

وكان زعماء الدول المشارِكة في المؤتمر الإنساني حول قطاع غزة من باريس قد تعهَّدوا بتقديم مساعدات تتجاوز قيمتها مليار يورو (نحو 1.07 مليار دولار) إلى القطاع. ومن المفترض أن يُستخدم جزء كبير من هذه المساعدات لتلبية حاجات الأمم المتحدة لمساعدة سكان غزة والضفة الغربية المحتلة، والتي تقدّر بنحو 1.2 مليار دولار حتى نهاية 2023.[120] كما أعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (أوتشا) أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دفعت نحو 796 مليون دولار؛ استجابة للنداء العاجل الذي أطلقته الأمم المتحدة بشأن قطاع غزة. وقال المكتب إن المبلغ المدفوع يشكل 66% من الاستجابة المطلوبة، والبالغة 1.2 مليار دولار.[121]

خلاصة

تعرِّض الشعب الفلسطيني إلى حرب إبادة جماعية قام بها الاحتلال الإسرائيلي في خريف 2023 في أثناء عدوانه على قطاع غزة؛ وهي تعبير عن استمرار السلوك الصهيوني في تهويد الأرض والإنسان في فلسطين المحتلة، وإيجاد ظروف طاردة لتهجير الفلسطينيين. غير أن الشعب الفلسطيني ظلّ صامداً في أرضه بالرغم من شدة المعاناة وأفشل مشروع التهجير من قطاع غزة في أثناء العدوان. بل، وتجاوزت أعدادُ الفلسطينيين أعدادَ اليهود في فلسطين التاريخية. وما زال أبناء فلسطين في الخارج مرتبطين بأرضهم ومقدساتهم، وينشطون بكل السبل دعماً لقضيتهم ومشروع عودتهم.

وقد تفاقم الوضع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالنظر إلى وجود حكومة إسرائيلية هي الأشد تطرفاً في تاريخ الكيان، وبالنظر إلى العدوان المستمر من الاحتلال على الشعب الفلسطيني الذي وصل ذروته في الحرب على قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، والتي دمَّرت معظم البنى التحتية والمستشفيات والمدارس والمساجد ونحو 70% من منازل أبناء قطاع غزة؛ مع إيصال الحصار إلى درجة المجاعة على الشعب الفلسطيني في القطاع، الذين تابعوا "القبض على الجمر" والالتفاف حول المقاومة، ما دامت هذه الأثمان المستحقة تصب باتجاه التحرير وإنهاء الاحتلال.

هوامش

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2022** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2022)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2639.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2687.pdf

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[3] انظر: المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2022**.

[4] الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع المسنين في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/10/1، انظر: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4598

[5] المرجع نفسه.

[6] المرجع نفسه.

[7] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[8] المرجع نفسه.

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2688.pdf

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023**.

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/9/8، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_Literacy2023A.pdf

[14] المرجع نفسه؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023**.

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/9/8.

[16] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023**.

[17] بلدنا: ارتفاع غير مسبوق في عدد ضحايا جرائم القتل عام 2023، عرب 48، 2024/1/17.

[18] تفاصيل أول جريمة قتل في 2023 بالداخل المحتل، فلسطين أون لاين، 2023/1/6، انظر:
https://felesteen.news/p/126195

[19] Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2023*, no. 74, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[20] "مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023: المؤشرات الرئيسية،" دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة ICF، تشرين الأول/ أكتوبر 2023، في:
https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Health/KIR_DHS2023.pdf

[21] See UNRWA Registered Population Dashboard, https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard

[22] Ibid.

[23] شاهد: اللاجئون الفلسطينيون في سورية مصير مجهول، موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2023/5/25، انظر: https://actionpal.org.uk/ar/post/18919

[24] فايز أبو عيد، ومحمد الباش، وسعيد سليمان، فلسطينيو سورية: البقاء على قيد الحياة، تقرير ميداني سنوي يرصد أوضاع فلسطينيي سورية للعام 2023، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2024/2/29، انظر:
https://actionpal.org.uk/ar/reports/special/final_2023.pdf

[25] المرجع نفسه.

[26] المرجع نفسه.

[27] المرجع نفسه.

[28] المرجع نفسه.

[29] المرجع نفسه.

[30] المرجع نفسه.

[31] موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، انظر:
https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

[32] فايز أبو عيد، ومحمد الباش، وسعيد سليمان، فلسطينيو سورية: البقاء على قيد الحياة، تقرير ميداني سنوي يرصد أوضاع فلسطينيي سورية للعام 2023، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2024/2/29.

[33] See UNRWA Registered Population Dashboard, https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard

[34] الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الرئيسية للتعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017/12/21، في:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3010

[35] **الشرق الأوسط**، 2022/1/4.

[36] انظر: "تقرير العمل السنوي 2022"، وكالة الأونروا، 2023، في:
https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2022_annual_operational_report_-_arabic.pdf

[37] أزمة البطالة تنهش النسيج المجتمعي في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان (تقرير حقوقي)، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2023/5/23، انظر: https://pahrw.org/ar/

[38] وكالة الأونروا، انظر:
https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

[39] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2023**؛ و"مسح السكان والصحة الأسرية في الأردن لعام 2023: المؤشرات الرئيسية،" دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ومؤسسة ICF، تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

[40] ملاحظة: أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في إصداره الفلسطينيون في نهاية عام 2023 إلى أعداد اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفق إحصاءات 2017 التي استندنا إليها أعلاه في استنتاج أعدادهم في نهاية 2023. انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[41] See UNRWA Registered Population Dashboard, https://www.unrwa.org/what-we-do/relief-and-social-services/unrwa-registered-population-dashboard

[42] See Ibid.

[43] "Health Department," Annual Report 2022, site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/annual_report_2022_final_version_compressed-july_2023.pdf

[44] الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/6/20، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485

[45] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/b1.pdf

[46] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2023**.

[47] عرب 48، 2023/5/27.

[48] المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/5/27.

[49] فلسطين أون لاين، 2022/9/15.

[50] المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/10/30، انظر: https://palinfo.com/news/2022/10/30/299302

[51] "مؤتمر الحالة الفلسطينية 2022" يجدد الدعوة إلى إعادة بناء المشروع الوطني على أساس المقاومة والتحرير، موقع المؤتمر الشعبي لفسطينيي الخارج، 2023/3/5، في: https://palabroad.org/ar/post/91K4

[52] في مداخلة بمجلس حقوق الإنسان: مجموعة العمل تطالب بإطلاق سراح المعتقلات الفلسطينيات، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2022/3/15، في: https://actionpal.org.uk/ar/post/16968

[53] **القدس العربي**، 2023/3/20.

[54] وكالة وفا، 2023/10/10.

[55] قدس برس، 2023/10/14.

[56] وكالة وفا، 2023/10/7.

[57] الجزيرة.نت، 2023/10/31؛ وانظر أيضاً: تضامنا مع غزة.. مظاهرة حاشدة في شيكاغو في الولايات المتحدة، يورونيوز، 2023/10/12، في:
https://arabic.euronews.com/2023/10/12/demonstration-chicago-gaza-solidarity-bombing-israel-human-crises

[58] تضامنا مع فلسطين.. تظاهرات في عدة مدن حول العالم للمطالبة بوقف الحرب على غزة: أوقفوا الإبادة (فيديوهات)، موقع درب الإلكتروني، 2023/11/4، انظر: https://daaarb.com

[59] صفحة إسماعيل الثوابتة (@ismailalthwabta)، مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، موقع إكس X/ تويتر، 2024/4/23، في: https://twitter.com/ismailalthwabta/status/1782680298301317496

[60] انظر: د. علا عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2023 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/30، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_ForecastingPCBSA.pdf

[61] **الشرق الأوسط**، 2024/3/9.

[62] **القدس العربي**، 2024/4/17.

[63] فلسطين أون لاين، 2022/8/8.

[64] انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/8/15؛ و**القدس العربي**، 9 و2022/8/15.

[65] فلسطين أون لاين، 2023/5/14؛ و**القدس**، 2023/5/14، في: https://alquds.com/ar/posts/71509؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2023/5/14، في: https://palinfo.com/news/2023/05/14/836655

[66] انظر: الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/30، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_Forecasting2024PCBSPMAA.pdf

[67] تقرير أممي: تعافي غزة من مستويات غير مسبوقة من التدمير الاقتصادي سيستغرق عقوداً، موقع الأمم المتحدة، فلسطين، 2024/2/1، في: https://palestine.un.org/ar/؛ وانظر:
"Preliminary Assessment of the Economic Impact of the Destruction in Gaza and Prospects for Economic Recovery," site of United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 31/1/2024, https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2024d1_en.pdf

[68] بالنسبة إلى السنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NA-Constant-94-2022-Pub.xlsx
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/مارس 2024)، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_QNAQ42023A.pdf

[69] المرجعين نفسيهما.

[70] المرجعين نفسيهما.

[71] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:

https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/NA_Current-94-2022-Pub.xlsx

أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023).**

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2018–2023، انظر:

CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/f1.pdf

[72] انظر: د. عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2023 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/30؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023).**

[73] تقرير أممي: تعافي غزة من مستويات غير مسبوقة من التدمير الاقتصادي سيستغرق عقوداً، الأمم المتحدة، فلسطين، 2024/2/1؛ وانظر:

"Preliminary Assessment of the Economic Impact of the Destruction in Gaza and Prospects for Economic Recovery," UNCTAD, 31/1/2024.

[74] بالنسبة إلى السنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023).**

[75] المرجعين نفسيهما.

[76] بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023).**

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2018–2023، انظر:

CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2024/yarhon0124/f1.pdf

[77] بالنسبة إلى الدَّين العام للسنوات 2018–2022، انظر: الدين الخارجي والداخلي على الحكومة الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، في:

https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/public_debt_for_palestinian_national_authority.xlsx

أما بالنسبة إلى الدين العام 2023، انظر: الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:

https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Monthly%20Statistical%20Bulletin/Public%20Finance/table_36.xlsx

بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2018–2022، انظر: متغيرات الحسابات القومية الرئيسية حسب المنطقة للأعوام 1994–2022 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني لسنة 2023، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023).**

[78] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، "التقرير السنوي 2022،" حزيران/ يونيو 2023، ص 23.

[79] مطالبة الحكومة بصرف مستحقات مستشفى النجاح ومناشدة الرئيس بالتدخل العاجل، **القدس**، 2021/12/15.

[80] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، "التقرير السنوي 2022،" حزيران/ يونيو 2023، ص 23.
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لشهر حزيران/ يونيو 2023، الذي بلغ في معدله 3.6446.

[81] قدس برس، 2023/5/30، انظر: https://qudspress.com/52863
ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2023/5/30، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.709.

[82] بالنسبة للسنوات 2018–2022، انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)، سلطة النقد الفلسطينية، في:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Public_Finance/revenues_expenditures_and%20financing_sources_of_pna_fiscal_operations.xlsx
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، في:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Monthly%20Statistical%20Bulletin/Public%20Finance/table_35.xlsx

[83] انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، في:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Monthly%20Statistical%20Bulletin/Public%20Finance/table_35.xlsx

[84] صفحة وزارة المالية الفلسطينية، موقع فيسبوك، 2023/11/9، في:
https://www.facebook.com/photo/?fbid=727074986120222&set=a.295432889284436

[85] صفحة وزارة المالية الفلسطينية، فيسبوك، 2023/10/2، في: https://www.facebook.com/PMOFPS/posts/pfbid02YphDt1xLGN6PMpej8EV8k8BDNnaVTf8hqpBGeGDZW864hnMk8xqThkeqbugqofZDl
ولمزيد من التفاصيل، انظر: المالية: التقارير عن تسهيلات إسرائيلية مضللة والاحتلال مسؤول عن الأزمة، وكالة وفا، 2023/10/2، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/79494

[86] فيديو: الموازنة العامة للعام 2023، صفحة وزارة المالية الفلسطينية، فيسبوك، 2023/6/21، في:
https://www.facebook.com/PMOFPS/videos/1184248758912733

[87] انظر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: دورة (تموز – أيلول، 2023) الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/8، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSQ32023A.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نيسان/ أبريل 2023)، في: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2658.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/2/14، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_LFSSY2022A.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2021، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/2/15، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15-2-2022-LF-year-ar.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021/2/23، في: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_23-2-2021-LF-ar.pdf؛ والإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020/2/13، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF2019-ar.pdf

[88] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2022**.

[89] انظر: الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/2/14.

[90] انظر: المرجع نفسه.

[91] انظر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: دورة (تموز – أيلول، 2023) الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/8.

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي بحسب معدل الصرف لسنة 2023، الذي بلغ 3.6897.

[92] انظر: الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/2/14.

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2023/2/14، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.502.

[93] انظر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: دورة (تموز – أيلول، 2023) الربع الثالث 2023 قبل الحرب على قطاع غزة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/11/8.

[94] د. علا عوض تستعرض الواقع العمالي في فلسطين لعام 2023 بمناسبة اليوم العالمي للعمال (الأول من أيار)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024/4/30، في:
https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_InterWorkDay2024A.pdf

[95] المرجع نفسه.

[96] الهدف رقم 1: القضاء على الفقر، أهداف التنمية المستدامة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر:
https://www.pcbs.gov.ps/SDGsAr.aspx?pageId=1

[97] الإحصاء الفلسطيني يستعرض نتائج مسح القوى العاملة في فلسطين خلال العام 2022، 2023/2/15، في:
https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4422

[98] 3 دول عربية تواجه أسوأ أزمات الغذاء عالمياً، عن تقرير للفاو ومنظمات أممية أخرى بعنوان "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021"، **القدس**، 2021/11/28.

[99] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم** 2023: **التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل** (روما: موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2023)، ص 6، انظر:
https://www.fao.org/3/cc3017ar/cc3017ar.pdf

[100] International Labour Organization (ILO) and Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 3, site of International Labour Organization (ILO), 18/3/2024, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_918919.pdf

[101] توقعات بارتفاع معدل البطالة بين الفلسطينيين إلى 57 بالمئة خلال الربع الأول من عام 2024، موقع منظمة العمل الدولية، 2024/3/18، في: https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_920140/lang--ar/index.htm

[102] انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين للأعوام 2022–2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، 2024/1/17، في: https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant_20151234.xlsx؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023)**.

[103] مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين، القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربع للأعوام 2000–2021 بالأسعار الثابتة، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A.QNA_Constant2015.xlsx

[104] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الاقتصاد الوطني يستعرضان واقع القطاع الصناعي بمناسبة اليوم الوطني للمنتج الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022/11/1، انظر:
https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_NationalPPI2022A.pdf

[105] انظر: الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية يستعرضان الأداء الاقتصاد الفلسطيني للعام 2023، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2024، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023/12/30.

[106] انظر: مؤشرات الحسابات القومية الربعية في فلسطين للأعوام 2022–2023 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، 2024/1/17.
والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الرابع 2023).**

[107] التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي 1995–2022، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Time%20Series%20Data%20New/Labor_Force/distribution_of_labour_force_by_economic_activity.xlsx

[108] انظر: الجمعية العامة تعتمد مشروع قرار لصالح فلسطين حول السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، **القدس**، 2021/12/18.

[109] الإغاثة الزراعية تنظم مؤتمر ريادة الأعمال الزراعية "الشباب والابتكار نحو رؤية مستقبلية"، **القدس**، 2022/1/12.

[110] المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي تستقبل وفدا من البنك الإسلامي للتنمية، وكالة معا، 2021/10/25، انظر:
https://www.maannews.net/news/2052584.html

[111] بالنسبة للسنوات 2018–2022، انظر: إجمالي قيمة الواردات والصادرات السلعية وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري في فلسطين للفترة 1996–2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/main%20indicators%20arabic.xlsx
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الشهر والربع والبلد للعامين 2022 و2023، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=2399
علماً بأن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة غير المرصودة وتعتمد على فواتير المقاصة لضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية والتخطيط كمصدر رئيسي لبيانات التبادل التجاري مع "إسرائيل"، والاعتماد على مصادر أخرى لبيانات التبادل التجاري مع بلدان العالم.

[112] النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب الشهر والربع والبلد للعامين 2022 و2023، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

[113] للمزيد انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، "التقرير السنوي 2020،" ص 32–33.

[114] انظر: إجمالي قيمة الصادرات والواردات الفلسطينية المرصودة حسب المجموعات الدولية للفترة 1996–2022، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في:
https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Detailed-Indicators-Arabic%202022.xlsx

[115] قرار الحكومة بإنشاء شركة غاز فلسطين، **القدس**، 2021/9/7.

[116] سلسلة لقاءات حوارية في رام الله 2021، **القدس**، 2021/9/9.

[117] بالنسبة للسنوت 2018–2022، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثالث 2023** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، نيسان/ أبريل 2024)، ص 4–5.
أما بالنسبة لسنة 2023، انظر: الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، انظر:
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Monthly%20Statistical%20Bulletin/Public%20Finance/table_35.xlsx

[118] المفوضية الأوروبية تعتمد حزمة مساعدات للسلطة الفلسطينية بأكثر من 118 مليون يورو، وكالة وفا، 2023/12/22، في: https://www.wafa.ps/Pages/Details/86875

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل اليورو في 2023/12/22، على أساس أن دولار واحد يساوي 0.908 يورو.

[119] وكالة وفا، 2024/3/30.

[120] موقع فرانس 24، 2023/11/9.

[121] صحيفة **الغد**، عمّان، 2024/2/8.

The Palestine Strategic Report 2022-2023

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2022-2023

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2022-2023 الذي يصدر للمرة الثالثة عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2023؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير اثنا عشر أستاذاً وباحثاً متخصصاً، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية؛ وقد طبعت معركة طوفان الأقصى هذا التقرير بطابعها الخاص.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-052-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net